الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الرابعة
الفصل التشريعي الثاني

الجلسة رقم (٣)
الأحد(٣/آب/٢٠٢٥) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٦٦).

بدأت الجلسة الساعة (٢:٥٢) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثالثة، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الرابعة، الفصل التشريعي الثاني.

خيرُ ما نفتتحُ بهِ الجلسة تلاوة آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تأدية اليمين الدستورية للسيد (عمار الشبلي) بديلاً عن السيد (عطوان العطواني).

*** <u>الفقرة الأولى:</u> التصويت على مقترح قانون التعديل الثاني لقانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦.**

(لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين).

- النائب شوان محمد روستم عبد الله:-

يقرأ المادة (١) من مقترح قانون التعديل الثاني لقانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على المادة (١).

يؤجل التصويت على القانون.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

مضى (٣) اشهر للأسف الشديد المجلس لم يستقر ونحن نعاتب في بعض الاحيان هيأة الرئاسة على هذا الموضوع، هيأة الرئاسة أمس اتخذت قرارات مهمة من اجل عقد الجلسات واليوم تم عقد الجلسة، الذي نتمناه من اخواننا واخواتنا نحن نعلم آليات التصويت وللتصويت وصلنا الذي لا يعجبه التصويت يكسر النصاب ويقول توجد اعتراضات قانونية صحيحة، اما نحن يومياً نتمنى ان تعقد جلسة وفيها قوانين وفيهها استحقاقات ويوجد ناس تنتظرنا افتعل مشاجرة والى اخره هذا غير صحيح يا اخوان، الذي نتمناه منكم اخواننا الذي لديه اعتراض على قانون معين يجمع اخوانه ويكسر النصاب، لكن هذه عملية الفوضى غير صحيحة متبقي لدينا بعض الجلسات وتأتي الانتخابات.

- النائب مثنى امين نادر حسين:-

في الحقيقة نحن امام مسؤولية كبيرة تتعلق بشريحة كبيرة من ابناء شعبنا، هذه الشريحة انظلمت كثيراً والآن نريد ان ننصفها ببعض الصياغات والتشريعية، جوهر هذا القانون يتمثل في التعريفات وإذا سقطت المادة الأولى بالتصويت بمعنى ان التشريع لم يعد له اصل الوجود، ولذلك هذه المسألة بحاجة الى دراسة متأنية بعيداً عن المناطقية وبعيداً عن الحساسيات، بحاجة الى جلسة قانونية لأنضاج هذا القانون يتم التوافق علية قبل التصويت، بسقوط المادة الأولى يعتبر القانون جوهره قد سقط، وبالتالي انا اطلب تأجيل النظر في هذا القانون ليتم انضاجه بتوافق جميع الكتل السياسية وكذلك بالتشاور مع مؤسسة السجناء السياسيين، بسقوط المادة الأولى وهي التعريفات يعتبر القانون جميعه ملغى، القانون يذكر مجموعة من الاصناف يذكر حلبجة الانفال مغيبين، المحكومين غيابياً فهذه المصطلحات جميعها موجودة في داخل تفصيلات القانون، إذا اسقطت هذه التعريفات لن يبقى للمواد القانونية الاخرى أي معنى، الاحكام تعود على التعريفات.

- النائب رائد حمدان عاجب مالكي:-

هذا التشريع المعروض للتصويت هو مقترح قانون بمعنى انه مقدم من اللجنة، وبالرجوع الى ما تضمنه نجد فيه كثير من النصوص منحت حقوق وامتيازات وكثير منها مالية، السؤال الذي يطرح:

١. هل تم استحصال موافقة الحكومة على الامور التي بها جنبة مالية.

٢. قضية التعريفات، بعد (٢٠) سنة من تغيير النظام اصبح لدينا فهم للسجين السياسي غير الفهم الذي كان موجود قبل (٢٠) سنة؟ هل من المعقول بعد (٢٠) سنة نحن لم نفهم ماذا هو تعريف السجين السياسي؟ لهذا انا اطلب من الاخوة في اللجنة العودة الى مؤسسة السجناء والى الحكومة حتى لا يطعن في المواد، قضية نحن نشرع والحكومة تطعن بها هذه القضية غير منطقية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يؤجل القانون الى الجلسات القانون.

*** <u>الفقرة سادساً:</u> القراءة الأولى لمشروع قانون جامعة العراق للعلوم الأمنية. (لجنة الأمن والدفاع).**

- النائب كريم حسين عليوي السراي:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون جامعة العراق للعلوم الأمنية.

- النائب طالب خليل راهي اليساري:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جامعة العراق للعلوم الأمنية.

- النائب محمد رسول داخل علي الرميثي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جامعة العراق للعلوم الأمنية.

- النائب ياسر إسكندر جواد وتوت:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جامعة العراق للعلوم الأمنية.

- النائب حيدر حامد صبار المحياوي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جامعة العراق للعلوم الأمنية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

*** الفقرة سابعاً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون التعديل الاول لقانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٣. (لجنة الامن والدفاع، اللجنة القانونية).**

- النائب كريم حسين عليوي السراي:-

يقرأ تقرير مشروع قانون التعديل الاول لقانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٣.

- النائب طالب خليل راهي اليساري:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون التعديل الاول لقانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٣.

- النائب احمد رحيم ازرك الرديني:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون التعديل الاول لقانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٣.

- النائب وعد محمود احمد قدو:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون التعديل الاول لقانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٣.

- النائب علي حسن عبد الهادي الساعدي:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون التعديل الاول لقانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٣.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

اللجنة الموقرة المادة (٣) من التعديل من غير المعقول حادث في الدفاع المدني حرائق تسببت بكوارث في البلد وتكررت وانا اغرم المخالف (٢٥٠) الف، هذا نص لا يعتبر رادع ولا يعتبر عقوبة بالأصل ادعو الى زيادتها وزيادة حتى عقوبة السجن لمن يخالف قانون الدفاع المدني، المادة (٤) يفهم من مفهوم النص الدليل الاسترشادي هنا كأنما يَنصَرف النص فقط على الدوائر الحكومية يجب أن يشمل الجميع سواء كان خاص أو اهلي او حكومي حتى النص بحاجة الى اعادة صياغة، انا زرت بعض دوائر الدفاع المدني التابعة الى وزارة الداخلية حقيقة وضعها صعب جداً من غير الممكن سيارات الإطفاء وعدة التدخل في الحرائق وغيرها موديل ٢٠٠٥ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ هذه تأدي الغرض الآن؟ من المفترض يوضع نص بالقانون في قانون الموازنة يعطي أولوية لشراء آليات حديثة، الآن العالم وصل الى الاطفاء في (الدرون)، انا ادعو اللجنة الى وضع نص في التعديل يمنح مكافأة وحوافز تشجيعية للفرق التي تنجح بإطفاء الحرائق بالحد من الكوارث وعد الوصول الى الخسائر البشرية.

- النائب جواد كظوم مطلك اليساري:-

انا اضم صوتي الى صوت السيد النائب (عادل الركابي) بخصوص قدم آليات الاطفاء من غير المعقول أن البنايات لدين (٢٠) طابق و (٣٠) طابق وآلياتنا بسيطة ولا تلائم حجم الحرائق والمباني، وعندما يحصل حريق في مجمع غير قادر على اطفائها نحملهم المسؤولية ونعاقبهم يجب ان نزور دوائر الدفاع المدني نجد السيارات موديل (٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥) وعندما يكون رئيس المفرزة ومركز الاطفاء يطالب بإطارات وغيرها غير موجودة، نأمل ان يكون حديثنا عادل مع اجهزتنا الامنية وأن نضع في هذا القانون اموال لشراء آليات وشراء طائرات لمعالجة الحرائق التي بدأت تكثر، وأن لا يصب غضبنا على مسؤول الدفاع والمدني ونقيله قبل لا نحقق ونلوم انفسنا لأن لم نجهزه بهكذا آليات غير المعقول نحن نبقى على آليات قديمة وعمارتنا (٢٠) طابق و (٣٠) طابق ولا توجد طائرات اطفاء، نأمل أن تكون لدينا طائرات اطفاء واجهزة حديثة تلائم المباني.

- النائب هادي حسن مرهيج السلامي:-

لدينا مقترحات لإضافة مواد:

١. اولاً الموضوع الذي يتعلق بتوسعة الصلاحيات لضباط مديرية الدفاع المدني وتكون مثل صلاحيات ضباط المرور ، لأن اغلب الصلاحيات الموجودة في المحافظات هي خاصة بالمحافظ.

٢. الزام امانة بغداد والبلديات في المحافظة بضرورة عرض المخططات على مديرية الدفاع المدني.

٣. الزام المجمعات السكنية الاستثمارية بإكمال انشاء مراكز الدفاع المدني وتزويدها بالمواد والآليات الخاصة لعملها.

٤. الزام هيأة الجمارك بفحص ومتابعة المواد المعجلة للحريق، كذلك فحص الاجهزة الكهربائية الاخرى التي تسبب الى خطر للمجمعات والمنازل.

- النائب رائد حمدان عاجب مالكي:-

هذا التعديل جداً مهم هناك نقطة ينبغي معالجتها في هذا التعديل، نحن جميعنا نعلم في الكثير من الحوادث والكوارث هناك اشخاص يتطوعون للإنقاذ الذين يسمون احياناً بالمسعفين الآن مشروع قانون اتى من الحكومة من المفترض يصل حول حماية المسعف، لكن حقيقةً لما نأتي الى قانون الدفاع المدني المسعف يقوم بجزء من اعمال الدفاع المدني التي هي عملية الانقاذ، الإنقاذ والاطفاء هي من اعمال الدفاع المدني، المادة (١٦) من القانون تنص على الآتي:

يستحق المتطوع أو اي من العاملين في الأجهزة الساندة عند إصابته نتيجة تعرضه لحادث اثناء تنفيذ اعمال الدفاع المدني الامتيازات وفقاً للقانون، الحقيقة لا توجد امتيازات يحصل عليها الشخص الذي يبادر الى انقاذ اشخاص، نحن مثلاً في محافظة ميسان واعتقد في محافظات اخرى حصلت في اشخاص عمال بلدية تعرضوا للاختناق اثناء اعمالهم في مياه المجاري مثلاً فبادر اشخاص الى انقاذهم هؤلاء الاشخاص ايضاً توفوا اثناء عملية الانقاذ والاسعاف، اعتقد من الضروري ان نضيف تعريف الى قانون الدفاع المدني نعرف فيه الشخص المتطوع، أي الذي يتطوع لإنقاذ وللقيام بأعمال الدفاع المدني قبل ان تأتي الاجهزة المختصة، ايضاً أن نضع نص نعطيه حقوق ونعطيه حماية وبالإمكان حتى حماية المسعف بإمكاننا ان نضيفه الى تعديل الدفاع المدني لأن عملية الاسعاف في حقيقتها هي انقاذ للأشخاص والارواح والممتلكات.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

من اهم الأمور في هذا الموضوع هو حماية المواطنين بدأً بوضع بند محدد يثبت ان المواد الانشائية هي قابله للحريق فعلينا التشديد على هذا الموضوع ووضع بند محدد ان هناك مواد انشائية مستخدمة حالياً نتيجة ضعف الرقابة هي قابلة للاشتعال

وسريعة وممنوعة دولياً، لكن مع الاسف تدخل الى العراق ويتم تنفيذ واجهات البناية بها ويتم تنفيذ مداخل الابنية بها لأنها رخيصة الثمن وتعرض حياة المواطنين للخطر، إضافة بند ايضاً يجب عدم اعطاء إجازة بناء إلا بتطبيق مدونة مكافحة الحريق، نحن كمهندسين انشائيين ومصممين هناك مدونة لمكافحة الحريق يجب الالتزام بها عند انشاء الأبنية من خلال تنفيذ سلالم الخروج الامامية وايضاً مخارج البناية، الكارثة التي حصلت مؤخراً لا توجد سلالم خارجية داخل البناية تؤدي الى خارج البناية، لا توجد منظومة اطفاء داخل البناية، فهذه جميعها مشمولة ضمن مدونة مكافحة الحريق للأبنية يجب الالتزام بها، لا يكون الامر منح اجازة بناء بشكل سلس وروتيني دون اي قيد، ارجوا اضافتها.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

هذا القانون من القوانين المهمة قانون (٤٤) لسنة ٢٠١٣ والتعديل عليه مهم، بلغت عدد الحرائق خلال (٤) سنوات (١١٤) الف حادث حريق لأسباب متعددة، ورد في القانون أن المحافظ هو المسؤول التنفيذي بعد المسؤول التنفيذي الأعلى وهو وزير الداخلية، بالتالي كل محافظ هو المعني بحفظ سلامة وارواح وممتلكات المواطنين في محافظتهِ، من خلال متابعتي والأسئلة البرلمانية اغلب المحافظين لم يجتمعوا ولا مرة واحدة البعض منهم ثلاث سنوات واربع سنوات وقد يكون اكثر بعضهم لم يجتمع مرة، وهذا نحتاج الى نص واضح في القانون يحمل المحافظة المسؤولية كل محافظ في محافظته لكونه رئيس اللجنة الأمنية العليا في المحافظة ورئيس لجنة الدفاع الاعلى للدفاع المدني في محافظته، نحمل المسؤولية وايضاً يعرض لجان وبيان مواقفه بهذا الموضوع، حسب الملاك العلمي الأخوة في لجنة الأمن والدفاع بكل (٦٠) الف نسمة أن يكون مركز دفاع مدني، بالتالي هذا غير موجود في المحافظات وتفاوت فيما بين الأقضية والنواحي، نحتاج ايضاً الى الزام الحكومة بتوفير التخصيصات والامكانيات المادية والبشرية والمعدات، احياناً ندخل قضاء او ناحية تعدادها (١٠٠) نسمة ولا يوجد بها سوى مركز واحد وهذا يحتاج الى تضمينه في هذا الموضوع، أؤكد واشدد على موضوع مهم هو تثمين وتكريم وذكر كل من يقوم بعملية اسعاف واعتبارهم شهداء في هذا القانون.

- النائب زياد طارق عبد الله الجنابي:-

بصراحة كل ما اردت التحدث به من نقاط هامة أو خاصة بالمؤسسة الأمنية والعسكرية تحدثوا بها اخواني وزملائي النواب، بخصوص الدفاع المدني هذه المنظومة داخل المؤسسة المعنية وايضاً داخل مؤسسات الدولة التنفيذية اعتقد وضعها (٥%) لا تتغير، هذا الموضوع ثقافة في الوزارات واغلب الوزارات دائماً الحوادث تسجل من قبل الوزارات ضد مجهول وتغلق، وعلى الدوم يتعاقب الموظف البسيط، وإذا كانت ضمن المؤسسة الأمنية والعسكرية نحن نترك التخطيط والمرؤوس وعمله وتفاصيله لأنه توجد مجاملات ومحابات وتوجد بعض التفاصيل التي تدخل في ملف الفساد تكون هي جسور التواصل ما بينه وبين المسؤول، ونلاحظ لعدة سنوات يوجد فشل داخل هذه المؤسسة وبالنتيجة نرى المدراء إذا كانوا ضمن المحافظات او بغداد موجودين لعدة سنوات، هذا دليل على انه نحن مؤيدين الفشل كمؤسسة رقابية، وايضاً المؤسسة المعنية مستفادة من الشخص المعني داخل هذا المكان لأن تعلم سيادة الرئيس إذا تأتي الآن اخوتنا في الأمن والدفاع والأخ كان جزء من المؤسسة الأمنية استاذ (علي) وسابقاً عملت في الأمن والدفاع إذا يذهب يسحب التفاصيل الموجودة ضمن هذه الوزارة سوف يجد خرق كبير، عقود موقعة بمالغ مرتفعة لكنها غير مفيدة للمهمة الموجودة ضمن الوزارة وأنا سابقاً تحدثت مع ةمعالي الوزير ومع المعني في الدفاع المدني، لكن وضعهم وعملهم وعقودهم مغلقة لشخص غير معني لعمل الدفاع المدني، هذا الشخص لديه قرابة مع احد الرتب المتقدمة في الوزارة هو من يحدد جداول الكميات وهو من يحدد المعايير وهو من يحدد طريقة العمل في هذه الوزارة وبالنتيجة (من أمن العقاب ساء الأدب)، لو يوجد عقاب حقيقي أو من يتحاسب رئيس هذه المؤسسة التي هي الدفاع المدني،

توجد مادة تكون ضمن الحوضيات التي لديهم يذهبون الى الانهر يجلبون ماء ويضعوها داخل الحوضيات التي لديهم، وعندما تأتي تتحدث معهم عن بطرقة عملهم وما هو، لا توجد امور فنية نستطيع أن نستعرضها في الشاشة ونقول نعم نحن وضعنا قمنا بتطويره لا يوجد تطور، عندما يحدث حرق وينتهي الحريق ونعطي وفيات وفي النتيجة لا احد يحاسب، يشكل مجلس تحقيقي عندما يعبر (٣٠) يوم حدثت به بعض التفاصيل وغلق المجلس، لا يوجد احد يراقب المجلس لأي سبب حدث ومن اين حدث وماذا حدث، انا اعتقد يوجد فن بالتسويف داخل هذه المؤسسات الأمنية والعسكرية، ملاحظة للسيد رئيس لجنة الأمن والدفاع يوجد مؤسسة في وزارة الدفاع اسمها الفحص والقبول هذه المؤسسة بها رتب متقدمة كثيرة وجميع العقود تأتيها الذي يسطر عليها شخص برتبة (مقدم) تابع للاستخبارات والأمن لا يأتي شيء إلا يشرف على دخولها وخروجها المعلومة وصلتني يوم أمس الذي اتمنى أن يكون ضمن اللجان المعنية الفنية التابعة لهم أن يدققوا في هذا الموضوع وإذا استوجب الأمر ان أدخل معهم كلجنة نزاها فأنا مستعد، لكن اقول برتبة (مقدم) وضعه غير وضع هو من يقبل العقود وهو من يرفضها مرتبط بسكرتير الجهة العليا، ارتباطه بشخص اما مقدم أو رائد يعطي الأوردر يقول نعم أما يقبلون أو لا تقبلون، فالذي اتمناه من السيد رئيس لجنة الأمن والدفاع موضوع الفحص والقبول يعطيه اهمية.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

عندما نتكلم عن قانون الدفاع المدني نحن اهالي واسط نعتقد بأهمية هذا القانون لما لمسناه من فجيعة عظيمة لا يمكن ان تفارق اي فرد من افراد محافظة واسط، بالحقيقة ما لمسناه من خلال المراجعة والمشاركة مع اللجان التحقيقية والتفاصيل، أن هناك عدم اهتمام حقيقي بالدفاع المدني وخصوصاً أن الدفاع المدني تتعلق بالأرواح وأي خطأ في عملية مواجهة الطوارئ واشتعال النيران معناه ضحايا، لذلك كان نقاشاً مستفيضاً مع الأخوة في الدفاع المدني ومع السيد رئيس لجنة الامن والدفاع المحترم ان يكون المقترح اعطاء صلاحيات غلق المواقع لحين تطبيق منظومة الدفاع المدني وليس (١٥) يوم فقط لأن (١٥) يوم وغرامة سوف لن تكون لها قيمة، المقترح الثاني واعتقد على مجلس النواب ان يتبناه هو ما لمسناه من خلال اللجان التحقيقية ان تمويل الدفاع المدني هو دون المستوى بل هو في ذيل المؤسسات الأمنية التابعة لهذه الوزارة، مقترحي أن يؤسس صندوق باسم صندوق الدفاع المدني جميع الغرامات وإضافة موضوع اشتراكات يكون في هذا الصندوق لغرض عدم حاجة الدفاع المدني الى موازنات اخرى قد تكون هناك الموازنة التي نخصصها بالموازنة العامة على غرار الصناديق التي خصصت للمحافظات وغيرها، لكن صندوق الدفاع المدني هو صندوق حفظ الأرواح وحفظ الممتلكات، ولذلك نرفع قيمة الغرامات أن تكون قاسية على عدم المطبقين ولكن لا تذهب الى وزارة المالية ووزارة المالية تدخلها مرة ثانية في الموازنة، هذه الغرامات التي تستقطع من قبل الدفاع المدني تذهب لصندوق الدفاع المدني الذي يكون الغاية منه تطوير جهود الدفاع المدني من خلال الآليات والأدوات وتدريب الكوادر الى اخره، لأن حقيقية الدفاع المدني شهد فقط في وزارة الأخ معالي الوزير (عبد الامير الشمري) نهوضاً بالتجهيز، هناك آليات هناك سيارات وهناك تدريب، لكن ما قبله كان هناك تراجع واضح في عملية الدفاع المدني.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

وظيفة الدفاع المدني هو معالجة أزمة حالية ومعالجة كوارث، بالتالي عند النظر ومقارنة واقعاً الإجراءات الدولية بصورة عامة، نرى بأن اغلب التقنيات الحديثة وخصوصاً تقنية (GPS) و (GIS) يعني مطبقة واقعاً على اقلها اليات وهذه الدوائر الموجودة في هذا الجهاز، بالتالي افتقار هذا الجهاز لهذه التقنيات يؤدي الى تشتت في نفس الأزمة، احياناً في نفس الأزمة يحتاج الى تنظيم الأمور بالتالي في السيطرة على هذه الأليات وعلى الموجود من هذه الأليات من خلال هذه التقنية

ممكن ان تكون سيطرة جيدة في ما يخص موضوع هذه الكوارث، شيء مهم جداً اليوم لدينا أيضاً بالإضافة لربما يكون التركيز فقط على موضوع الحرائق وموضوع الفيضانات، اليوم لدينا واقعاً أمور وظروف جديدة قد دخلت العالم وهي موضوع التغيرات المناخية، موضوع انبعاث الغازات السامة، موضوع العواصف الرملية، وقد تكون احياناً سامة وتمتلئ حتى المستشفيات هذا الموضوع واقعاً يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار وان يكون التشريع أيضاً يتضمن هذه التفاصيل والتي اليوم ضمن المبادئ وضمن المفاهيم العالمية تعتبر هي أيضاً من الكوارث التي تؤدي بحياة كثير من الناس، نأمل واقعاً بموضوع العقوبات التي يتم تجديد العقوبات للمخالفين المتسببين في الحرائق إما أن يكون غرامة أو سجن كلا، نفترض ان يكون غرامة وسجن وحتى بعض الملحقات والمولات والمحلات أن يكون غلق إلى حين إكمال متطلبات السلامة، وكذلكَ لا يُعفى ان بعد ان يجري متطلبات السلامة ان لا يعفى أيضاً من موضوع الغرامة وكذلك الشروط والأمور القانونية والإجراءات القانونية بحق المقصرين وخصوصاً المتسببين في هذه الحرائق أو الكوارث.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

بدايةً شكر وتقدير إلى الإخوة في اللجنة لتقديمهم لتعديل القانون، حقيقة قانون مهم واصبحنا بحاجة ماسة لهذا التعديل اتمنى أن يأخذوا بعض الملاحظات بنظر الإعتبار، العقوبة المذكورة في التعديل سيادة الرئيس يعني لا ترقى نحن إذا اردنا نتحدث عن ظفر طفل من الأطفال الذين احترقوا في (الكوت) وفي إبن الخطيب والذين غرقوا في العبارة (٢٥٠) الف دينار لا تساوي ظفر طفل، فالعقوبة تتراوح ما بين حد السنة الى عشرة ملايين أو خمسة ملايين، أنتَ تتكلم عن مقصر أو مهمل أو فاسد يملك مليارات وتقول له سوف اغرمك خمسة ملايين أو عشرة ملايين، بالتالي العقوبة لا تتناسب مع حجم الفعل المفروض يكون هناكَ عقوبات رادعه خصوصاً ونحن الأن نريد ان نبني مستوى وعي نزيده ونبني خوف وردع، بالتالي المفروض يكون تشديد الأن وبعد ان تنتظم الأمور ويلتزم المجتمع ويكون لدينا سياق ثابت يمكن نبدأ بالتخفيف لكن الأن نبدي بعقوبة صغيره هذا غير صحيح، العقوبة أيضاً يجب أن تفصل، هناك شخص يخالف شروط السلامة المهنية لا يلتزم بوضع منظومة حريق لا يوضع سلالم، وهناك شخص يهمل ويتلكأ يعني المسؤول في الدفاع المدني عندما يقصر في واجبه أو يهمل أو يتلكأ يجب عقوبته تختلف عن المستثمر أو الشخص الذي هو مسؤول في القطاع الخاص أو القطاع الحكومي فلعقوبة يجب أن تفرد خانتين، خانه للمهمل والمقصر وخانه للمخالف والعقوبة يفترض ان يكون فيها تشديد يضاف لها أيضا يعني الحديث لا يكون فقط عن قضية الحرائق المصاعد، المستشفيات، المطاعم كلها شروط السلامة المهنية سرعت استجابة الدفاع المدني عندما يكون حادث أيضاً المفروض نحدد نقول اذا لم يستجب خلال كذا٠٠٠ المفروض حتى تكون واضحة، الموافقات المسبقة سيادة الرئيس يجب أن ينص عليها في التعديل لا تُعطى اجازة استثمارية ولا تمنح اجازة بناء ما لم يكن هناك موافقة مسبقة وتعهد خطي من المستثمر أو الشخصان يلتزم بالشوط ويتحمل التبعات القانونية في حال مخالفته، اتمنى هذه يتم التركيز عليها حتى يكون القانون يعالج الحالة الموجودة حالياً.

- النائب مصطفى خليل نصيف الكرعاوي:-

حقيقة الإخوان أضافوا الكثير مكن الملاحظات، لكن توجد قضية مهمة هي أن نضمن قضية الوقاية من الحرائق والكوارث، هذه يجب أن تضمن ضمن القانون هو ان يكون هناكَ برنامج ضمن برنامج الدفاع المدني ويخصص لهُ مبالغ للوقاية من الكوارث ويتم على اساسها دعوى ندوى مؤتمرات، اليوم الكثير من المناسبات التي تحدث فيها جماهير عالية مثل زيارة الأربعين أو غيرها، كثير من الناس تفتقر الى حتى كيفية التعامل مع الحرائق، بالتالي الوقاية خير من العلاج والعمل على تهيأت والضغط على الجهات التنفيذية في أن تأخذ دورها في الوقاية وان يكون هناك جدول أو مهام تثقيفية تطويرية للعمل على السلامة

المهنية، وان تكون هناك جولات تفتيشية حتى على المنازل، اليوم يوجد إهمال من صاحب دار لكن لا يؤذي فقط بس داره سوف يؤذي المتجاورين والمناطق الباقية بالتالي سوف يسبب لنا مشكلة، موضوع السيطرة النوعية على المواد الداخلة الإنشائية والكهربائية وغيرها أيضاً شيء مهم، أن يكون هناك تنسيق حتى شهادة المنشأ يفترض الدفاع المدني يكون له أثر في هذه القضية، لأن بعض مرات توجد قضايا تدخل غير مطلوب منها فحوصات لكن هي ذات أثر عالي على البيئة، مواد انشائية مواد كيميائية وغيرها، اتمنى اذا استطعنا ان نضع التنسيق ما بين الجهات المعنية تعطي موافقات أو نصائح للخزن في هذه المواد حتى نستطيع منع هذه الحرائق.

- النائب ارشد رشاد فتح الله الصالحي:-

الدفاع المدني كم يبلغ عدد منتسبو هذه المؤسسة، المديرية العامة للدفاع المدني في وزارة الداخلية، ويتضمن في تعريفه قضايا تهم الكوارث، أوضحت قبل فترة التعريف الكارثة الموجود أصلاً في القانون يتضمن الفيضانات التي تحصل الحرائق التي تحصل حالات كثيرة تحصل، من ضمن التعريف الموجود انا اعتقد المديرية العامة للدفاع المدني لا يستطيع وحده ينفذ كل هذه المطاليب أو الأمور التي يتوجب العمل به، وفي نفس الوقت فيها قضبة تخص اللجان أو الوزارات ذات العلاقة، نحن تعودنا كل ما يحصل لدينا أزمة شكلوا لجنة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزير رئيس هذه اللجنة وخذ من كل وزارة عضو مثل ما موجود في القانون حالياً في قانون الدفاع المدني الموجود في أول الفقرة، على أي أساس أنا آتي بهذه الطريقة، في الأساس من المفروض تُشكل هيأة وطنية تتولى هذا الأمر ليس فقط على مستوى الدفاع المدني نأتي نحن نحل الإشكالية بواسطتها، مثلاً فيها قضية الإخلاء، فرضاً جرى حادث من الذي يقوم في اخلاء المواطنين، هذه المجموعة التي تقوم في السيطرة على الحرائق فيها فقرة في تعاريفكم في قانون موجود قضبة الإسكان، مثلاً جرى حادث لا سامح الله نزوح جرى، هذا النزوح الذي جرى لدينا هذا أيضاً جزء من الأمر إذا من المسؤول على الإسكان، نحن نذهب الى الوزارات واللجان، أنا باعتقادي تشكيل هيأة وطنية تتولى هذه الأمور، نخصص له ميزانية خاصة للدفاع المدني لا ضمن الوزارة، ضمن الوزارة لا تأتي بنتيجة هيأة مستقلة مثل ما موجود في الدستور العراقي لتشكيل هيأت مستقلة تأخذ على عاتقها وفي ذلك الوقت يستفاد من الجيش يستفاد من الحشد يستفاد من كل الأطراف بالإسكان في الإخلاء في قضايا أخرى.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

اذا سمحت لي في دقيقة بخصوص قانون تعديل مؤسسة السجناء فقط دقيقة واحدة، نحن قبل أيام في البداية جزاهم الله اللجنة سعوا الى تعديل هذا القانون وكانت هناك استضافة للسيد رئيس المؤسسة الدكتور (وليد السهلالي) الذي كان زميلنا واخونا نائب في المجلس، حقيقة وكان توجه واضح في تقوية هذه المؤسسة ورفدها واسناده، كان هناك اتفاق في تشكيل صندوق لهذه المؤسسة ايراداتها المالية تم تحديدها في المقترح وفي المؤسسة وكانت هناك دائرة تم تشخيصها من قبل رئيس المؤسسة، دائرة الإستثمار والاقتصاد كذا التجارية قال دائرة مهملة، في مقترح القانون كان حذف هذا التشكيل وهذه الدائرة ويستعاض عنها في تشكيل صندوق هذا الصندوق وضعنا له بعض الأليات، هذا كان مبتغانا الأساسي في تقوية دور المؤسسة واعطائها بعض الصلاحيات بالإضافة الى معالجة بعض الإشكاليات المتعلقة في بعض الإستحقاقات، حقيقة نحن تفاجئنا وجنابك كنت مطلع وواضح تفاجئنا على التوسع الكارثي الذي حدث في القانون، هذا التوسع الأفقي في قضية منح الامتيازات لشرائح وفئات هذا نحن مسؤوليتنا نقضي على هذا الاسم، الى أي متى والى اي مدى والى أي حد أنا استمر في منح امتيازات لشرائح ولفئات الى اي حد، اذا كانت عدالة انتقالية يفترض ان تنتهي وإذا كانت مستمرة مدى الحياة فهذا يجب علينا ان معالجتها، والى التوسع

الفاحش انا اسميه بالشمول والامتيازات وغيرها هذا غير مبرئ وهذا فيه اساءة للسجين وحتى لذويه وكل الفئات المعنية بالقانون، لذلك كان حسن ما فعلتموه جزاكم الله خير على تدارك الموضوع واعادة النظر في المقترح لحين معالجته ان شاء الله.

في ما يتعلق قضية الدفاع المدني نحيي اللجنة في لجنة الأمن والدفاع السادة اذا معنا في اللجنة، في ما يتعلق بهذا القانون شكرنا وتقديرنا الى لجنة الأمن والدفاع، حقيقة هناك بعض القضايا المهمة الدفاع المدني بالتالي هي مديرية مختصة يفترض ان تكون حاوية وشاملة وجامعة لكل الأمور المتعلقة في عملية الدفاع المدني، لذلك ورد في القانون تشكيل اللجنة العليا لإدارة الدفاع المدني وهذه لجنة موسعة وفيها كل الوزارات يرأسها رئيس وزير الداخلية وفيها الإعمار والإسكان والصحة والزراعة ومذكور في نص القانون، حقيقة أنا لم افهم ما هو الداعي لهذه اللجنة، كل ما نزيد ونشظي المسؤوليات ونوزعها على لجان ومهام تغيب المسؤولية رأينا في حادثة الكوت لولا شجاعة المجلس ورئاسة المجلس والسادة النواب لما كان يتم محاسبة احد رغم النص الواضح في القانون بان من يتحمل المسؤولية، لذلك يفترض اعادة النظر في هذه اللجنة، اللجنة العليا لإدارة الدفاع المدني أصل حذف هذه اللجنة تقوية المديرية وممكن رفع تمثيلها الى جهاز وان تكون في المحافظات، الأن المحافظات كل محافظاتنا العراقية توسعت عمرانياً حتى سكانياً، بالتالي أصبحت في كل مرفق وفي كل منطقة جغرافية هناك خطر لحدوث مشكلة لا سامح الله لا بد ان يكون تمثيل الدفاع المدني في المحافظة بمستوى أعلى لا ضير ان تكون حتى لو مديرية، مديرية الدفاع المدني في المحافظة ترتبط بجهاز أو غيرها وتحذف كل الأذناب وتحذف كل اللجان المتطرفة والتي ليس لها علاقة في العمل وان تكون المسؤولية مسؤولية هذا الجهاز وهذه المؤسسة التي جرت، القضية الأخرى لا بد من مكافئة العاملين أيضاً تشجيعهم مكافئة العاملين في اي نوع من امتيازات تراها مناسبة الوزارة، لا بد من اعطائها الى اقل كوننا في جنبة مالية، اضافة نص صريح في القانون لمجلس الوزراء اعطاء امتياز مكافئة آيا كانت قطعة أرض للاستفسار للعمل البطولي الذي قدموه الإخوة في المديريات، والقضية الأخرى هناك أيضاً وفي نفس الوقت هناك عمليات قد تكون محدودة ولكن مؤثرة هي عمليات ابتزاز لكثير من المنشئات لكثير من اصحاب الأموال أصحاب الفنادق أو غيرها عملية ابتزاز قد يكون المنشأ ليس فيه مشكلة لكن انا أعقد المشكلة وأفرض عليه وأخوفه بالإغلاق وغيره، بالتالي هناك عمليات ابتزاز تحدث غير رخيصة جداً حقيقة وللأسف الشديد لا بد ان تلتفت لها وان تعالج، القضية الأخرى التي ذكرها السادة النواب هي قضية معالجة العقوبة وعدم الاكتفاء بالغلق لمدة (١٥) يوم أو في غرامة مالية محددة وهو الغلق لحين ازالة السبب.

- النائب زهير شهيد عبد الله الفتلاوي:-

حقيقة قانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٣ من القوانين المهمة والواجب تعديلها بعد الحوادث وحوادث الحريق التي حدثت في العراق مثل ما رأينا في (الكوت) مؤخراً، طبعاً ممكن تعديل المادة (١) تعديل المادة (١٠) (ثانياً) وهي تخويل صلاحيات غلق المنشئات المخالفة لمدير الدفاع المدني في المحافظة لتنفيذ القرارات مباشرةً دون الرجوع الى محافظ، اليوم نحن مخولين المحافظ حتى يغلق المنشئات أنا حتى أقضي على البيروقراطية أخول مدير الدفاع المدني في المحافظة غلق المنشئات المخالفة والإجراءات، رفع سقف العقوبات مثل ما تفضل به السادة النواب من (٢٥٠) لتصل الى (١٠) ملايين مع امكانية الحكم بالحبس لمدة تصل الى سنة للمخالفين، مكن اضافة فقرة الى القانون بإلزام لجان خاصة من الدفاع المدني بمراقبة مراحل بناء المنشئات، يعني اليوم يأتي الدفاع المدني يأتي على بناية مكتملة يقول هذه مخالفة، لماذا أنا لا أعمل لجان تخرج مع البلدية يتابع مراحل إنشاء الأبنية السكني والتجاري والخدمي اثناء التشييد ليس عند الإنتهاء فقط، انا هذه سوف اقدمها مكتوبة إلى اللجنة ان شاء الله، أيضاً الغاء البند (عاشراً) من المادة(١١) هذا حتى لا يكون هناك ابتزاز مثل ما تفضل به النائب

(محمد الخفاجي) ممكن انا ألغي هذه المادة وان يصدر الوزير تعليمات فنية موحدة لوضع مواصفات عجلات المعدات الخاصة في الدفاع المدني وأيضاً التطبيق على المنشئات والأبنية الخاصة.

- النائبة امل عطية عبد الرحيم الناصري:-

بداية يعتبر التعديل الأول لقانون الدفاع المدني (٤٤) لسنة ٢٠١٣ مهم جداً لحماية الأرواح والممتلكات للمواطنين، وفيه تعزيز القدرات للإستجابة للطوارئ في ما يضمن سلامة المواطن.

ثانياً: تطوير البنى التحتية للوقاية والإنقاض هو تعزيز للأمن المجتمعي، كذلك توسيع صلاحيات رؤساء الدفاع المدني في المحافظات ضروري جداً حتى بإمكانهم اتخاذ الإجراءات اللازمة عند وقوع الكوارث، زيادة الموازنة لهذه المؤسسة ضروري جداً من أجل ان تستبدل المعدات القديمة التي تعتمد عليها وذلك لانه الأن هناك تطور كبير في وسائل الحماية عند وقوع الكوارث، نحن نلاحظ اعتمادنا على المعدات القديمة جداً لعام ٢٠٠٧ ولا يوجد أي تطوير لهذه المعدات، غلق المؤسسات الغير أمنة لتواجد المواطنين بشكل عاجل وفوري وكذلك رفع العقوبات والغرامات ضد المخالفين للسلامة الأمنية وكذلك رفع هذه الغرامة الى (١٠) مليون كما ذكر بعض السادة النواب والحبس أيضاً لمدة سنة في حالة استمرار المخالفة، وايضاً توفير البنايات الأمنة لهذه المؤسسة في كل قضاء وناحية تهتم في هذا الشأن، مثلاً لدينا ناحية (الفهود) في محافظة الناصرية الذي تعدادها (٤٠-٥٠) نسمة لا تمتلك بناية للدفاع المدني وماذا الأمر معيب جداً لهذه المؤسسة لتركها هذه الخدمات.

- النائبة فاتن محي محسن القره غولي:-

طبعاً هناك موضوع مهم جداً ارجو من لجنة الأمن والدفاع الأخذ به وهو مناطق شرق القناة تعاني من نقص في الدفاع المدني، لا سيما ان هذه المناطق تتميز في الكثافة السكانية لكن مع ذلك نحن نعاني من نقص في مراكز الدفاع المدني رغم وجود هناك أراضي تابعة مثل بلدية بغداد الجديدة أو مثل لدينا الطريق السياحي رغم هناك مساحات شاسعة من الأراضي يعاني منها السكان من الطمر الغير صحي، يمكن استثمار هذه الأراضي بإقامة مراكز للدفاع المدني حتى تتناسب مع عدد السكان في المناطق لا سيما في مناطق قضاء الزوراء (المعامل) سابقاً (العبيدي, الفضيلية, الكمالية) هناك اراضي تعاني الأن من مشاكل الطمر الغير صحي والأوبئة والأمراض السرطانية، أرجو من لجنة الأمن والدفاع أن تأخذ بهذا الموضوع في استثمار هذه الأراضي للصالح العام.

- النائب حسن وريوش محمد الاسدي:-

موضوع الدفاع المدني ، أنا كنت عضو في مجلس المحافظة باعتقادي ان الدعم الموجود لهذه المؤسسة الأمنية دعم قليل جداً ولا يأتي بالغرض المطلوب، كل ما قدم من دعم عن طريق مجالس المحافظات، في الدورة الحالية وزير الداخلية مشكوراً قدم جزء من دعم لهذه المؤسسات، أنا باعتقادي انه يراد اضافة الى التعديل يتضمن تطوير هذه المؤسسة بشكل فاعل من خلال قراءتنا الى التعديل لم نرى جزء يتعلق في موضوع الدعم، لا سيما وانه اغلب المديريات الخاصة في الدفاع المدني الموجودة الحالية هي لديها اليات قديمة متهالكة لا تفي في الغرض المطلوب، ليس فقط محافظة واحدة بل في أغلب المحافظات هذا أولاً.

النقطة الثانية: في ما يخص التشريعات الموجودة التي متعلقة بعمل الدفاع المدني في الدوائر الأخرى، مثلاً اليوم من وجهة نظري الشخصية وزيارات متعددة للمواضيع الإستثمارية إلى هذه اللحظة يوجد تخلف في هذا الجانب، كذلك في المنشئات سواء المحلات أو غيرها يحتاج باعتقادي ان نشدد التشريع ونعدل في هذا القانون تشديد الإجراءات الخاصة في موضوع الحفاظ والسلامة على أمن المواطن وأمن الدوائر سواء الخدمية أو الإستثمارية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

*** الفقرة ثامناً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون تنظيم حقوق ضحايا مستشفى إبن الخطيب وضحايا مركز النقاء وضحايا حادثة الحمدانية.**

- النائب حسين نعمة دخيل البطاط:-

يقرأ تقرير مشروع قانون تنظيم حقوق ضحايا مستشفى إبن الخطيب وضحايا مركز النقاء وضحايا حادثة الحمدانية.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

يُكمل قراءة تقرير مشروع قانون تنظيم حقوق ضحايا مستشفى إبن الخطيب وضحايا مركز النقاء وضحايا حادثة الحمدانية.

- النائبة ثناء جاسب كريم الزجراوي:-

تُكمل قراءة تقرير مشروع قانون تنظيم حقوق ضحايا مستشفى إبن الخطيب وضحايا مركز النقاء وضحايا حادثة الحمدانية.

- النائب علاء كامل جبار الركابي:-

يُكمل قراءة تقرير مشروع قانون تنظيم حقوق ضحايا مستشفى إبن الخطيب وضحايا مركز النقاء وضحايا حادثة الحمدانية.

- النائبة رقية رحيم محسن النوري:-

تُكمل قراءة تقرير مشروع قانون تنظيم حقوق ضحايا مستشفى إبن الخطيب وضحايا مركز النقاء وضحايا حادثة الحمدانية.

- النائب دريد جميل ايشوع سمعان:-

يُكمل قراءة تقرير مشروع قانون تنظيم حقوق ضحايا مستشفى إبن الخطيب وضحايا مركز النقاء وضحايا حادثة الحمدانية.

- النائب حسين نعمة دخيل كاظم البطاط:-

يُكمل قراءة تقرير مشروع قانون تنظيم حقوق ضحايا مستشفى إبن الخطيب وضحايا مركز النقاء وضحايا حادثة الحمدانية.

- النائب جواد كظوم مطلك حسين اليساري:-

أقدم شكري وتقديري الى السيد رئيس المجلس والسادة أعضاء اللجنة لجهودهم في إدراج هذا القانون، واتمنى من اللجنة أن تضيف حادثة الكوت إلى جدول الضحايا في هذا القانون، كذلك اتمنى من اللجنة ات تُكمل اجراءاتها في شمول حادثة قطارة الأمام علي لغرض شمولهم في هذا القانون وأن يعتمد هذا الطلب، كذلك شمول حريق مستشفى الهندية العام في محافظة كربلاء في مشروع هذا القانون، وكذلك اعتماد ضحايا حادثة انفجار صهريج الغاز في حي البنوك، وأملي من الإخوة ان يُكملوا اجراءاتهم وتشريعهم لهذا القانون في اسرع وقت، واتمنى أن يمرر في هذه الدورة وان لا يؤجل الى دورات أُخرى.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

ابتداءً أنا مع تعويض كل مواطن عراقي تحصل له كارثه ، لان الدولة يجب أن تكون خيمة يستتر بها الجميع هذا من حيث المبدأ، لكن سيادة رئيس مجلس النواب المفروض يميل الى تشريع قوانين رصينة صالحة للتطبيق على كل الحالات، لا يمكن نحن يومياً جالس مجلس النواب عند حدوث حادثة عليك تقديم مشروع قانون من الحادثة الفلانية، علينا ان نشمل ابن الموصل في ديالى في بغداد في الناصرية ليس معقول سيادة الرئيس، اذا تقرأ الأن تشريع التعديل ينص على شمول ضحايا حادثة مستشفى ابن الخطيب التي وقعت بتاريخ كذا وضحايا حادثة، ضحايا فقط الكوارث التي تحصل سيادة الرئيس واللجنة الموقرة ليس فقط ضحايا ليس فقط من يتوفى جراء هذه الحوادث، هناك جرحى والجريح يعاني أكثر هو وعائلته، على سبيل المثال حوادث السيارات الأن هناك حوادث مروعو سيادة الرئيس الأن لو طلبت احصائية من وزارة الداخلية لحوادث السيارات

لتجد أرقام صادمة ومهولة، حوادث الغرق حوادث الكهرباء موظفين يذهبوا ضحايا نتيجة عملهم هؤلاء ما هو ذنبهم ومصير عوائلهم، والأن لديهم حالات المئات انا اعرف كثير حالات في مناطقنا وغير مناطقنا، أنا اقترح على اللجنة الموقرة وكذلك على الحكومة يجب على رئاسة مجلس النواب تخاطب الحكومة تشريع قانون يسمى قانون التعويض من الكوارث الوطنية، الكوارث بشكل عام حتى يكون قانون جاهز عند حصول حادثة لا سامح الله لأي محافظة القانون جاهز يُطبق لا مجلس النواب يقرأ قراءة أولى وثانية وتصويت ولا الحكومة كذلك تجتمع لدينا تخصيص او ليس لدينا تخصيص يعني قانون يلزم الجميع لان الحوادث جرت بشكل يومي الحرائق بالمئات والألاف تحصل بشكل يومي، هذا القانون أنا اعتقد لا يفي بالغرض ولا يشمل الجرحى حتى، الجريح اكثر استحقاق من المتوفي حتى.

- النائب حسن وريوش محمد الاسدي:-

بعض الملاحظات نحن كتبناها ان شاء الله تصل الى السادة النواب، أنا أميل الى الكلام الذي تكلم به النائب (عادل حاشوش) نحن بحاجة الى تشريع قانون يحمي حقوق الجميع بدون استثناء ، هذا القانون الذي آتى من مجلس الوزراء نحن الأن معه واضافة الحادث الأخير لذي حصل في محافظة (واسط) وبقية الحوادث الأخرى التي طالبوا السادة النواب بكتب رسمية لجنة السجناء والشهداء في اضافتها، كذلك مطالبتنا من الإخوة في الإسراع في اكمال تشريع هذا القانون لتأخره بشكل كبير لهذا الموضوع ونحن بحاجة الى الإسراع تشريعه خلال هذه الدورة الحالية.

ملاحظة أخرى: التي تم ذكرها من قبل النائب (عادل حاشوش) هو موضوع الجرحى وعوائلهم نتمنى وجود صيغة حل لهذا الموضوع من أجل انصافهم.

- النائب علاء كامل جبار معيبد الركابي:-

سيدي الرئيس توجد أربع نقاط أحب أن أطرحها على مسامع السيدات والسادة النواب.

أولاً: حادثت أبن الخطيب حدثت في الشهر الرابع سنة ٢٠٢١، وحدثت مركز النقاء حدثت في الشهر السابع سنة ٢٠٢١ يعني بالتمام والكمال منذ أربع سنوات، كملت الدورة النيابية الرابعة والدورة النيابية الخامسة على وشك أن تكتمل، أنا أدعوا والقانون غير جدلي لا يوجد أي جهة سياسية معترضة عليه طالما اليوم نحن شرعنا بالقراءة الثانية أنا أدعوكم جميعاً وهيأة الرئاسة الى الاسراع بالتصويت، يفترض أنه طالما ليس قانون جدلي والقانون هذا متفق عليه وقرأنا قراءة ثانية، أنا أدعوا هياة الرئاسة وحتى رؤساء الكتل والسيدات والسادة النواب الى تشريعه في الجلسة القائمة، لا يوجد لدينا شيء يجعلنا نتأخر، هذه أولاً، النقطة الثانية ليس قضية تكريماً ولكن الضحايا اللذين حصلوا في المول الذي في الكوت في الفترة الأخيرة أنا الذي أقترحه من الآن يتم تعديل أسم القانون مثل ما كتبناه ضحايا أبن الخطيب ومركز النقاء والحمدانية من الآن نذكر ضحايا المول الذي في الكوت من الآن نذكرها نثبتها في الاسم حتى لا نحتاج بعد هذا كل ساعة نعدلها، ثالثاً النقطة هذه المكتوبة يا اخوان مرة نحن نقول تعويضاً لضحايا مستشفى أبن الخطيب وضحايا مركز النقاء و كذا وبعد هذا لغرض منح مجلس الوزراء صلاحية شمول فئات جديدة بأحكام قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخطاء العسكرية والعمليات الارهابية رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩، يا اخوان هذا القانون التابع لمؤسسة الشهداء، نحن أما نقول نضيفهم الى مؤسسة الشهداء وهو هذا قانون وبوضعيته، ليس له علاقة، نحن اما بأثنين أو نصوت، نحن هذا مكتوب دكتور هذا مكتوب بالتعديل هذا بالقراءة أنتم قرأتموها وجميعكم سمعتموها، نحن واحدة من الاثنين تمام اما نضيفه الى مؤسسة الشهداء ونخولهم صلاحيات والقانون موجود رقم (٢٠)، أما أن نحن نصوت على قانون جديد، انا هذا الذي أردت أن أثبته القانونين مختلفات، قانون رقم (٢٠) يتحدث عن شكل وهذا القانون الذي ألآن موجود الذي جاء هذا يتكلم بغير تفاصيل، نحن واحدة من الأثنين أما أن نضيفهم الى قانون

مؤسسة الشهداء قانون رقم (٢٠) الذي نحن هنا نشير له، نحن نشير له، يعني نحن نشرع قانون ونشير الى قانون آخر، هذا اللبس المفروض يزال، النقطة الاخيرة التي أريد ان أثبتها وأيضاً أنا أعضد على كلام الآخ النائب الدكتور عادل الركابي نحن نقول ضحايا، الضحايا لا يكون لنضع في فكرنا نقول فقط اللذين توفوا بالحريق ما يوجد هنالك ناس نجوا ولكن نسبة حرق (٩٠%) هؤلاء ضحايا أو غير ضحايا، نجى ونسبة الحرق (٧٠ و ٨٠ %) ولذلك يجب أن نثبت بشكل واضح انه كلمة ضحايا لا تشمل فقط المتوفين ولكن أيضاً الناجين الذين نسبة حروقهم وأيضاً يجب أن تثبت و تثبت أيضاً ألية لتقدير مستوى الضرر.

- النائب امل عطية عبد الرحيم الناصري:-

ابتداءً نشرت الدائرة الاعلامية اسمي ضمن المتغيبين يوم امس وأنا طبعاً موجودة وموقعة طبعا توقيعين داخل الجلسة، ثانياً ندعوا لجنة الأمن والدفاع النيابية الى تشريع قانون تقاعد قوى الامن الداخلي لأن هذا القانون هو ينصف شهداء وزارة الداخلية وجرحاها وكذلك منسبيها، سيادة الرئيس ان هذا التشريع الذي الآن بصدده هذا تأخر كثيراً لأنه الضحايا لمستشفى أبن الخطيب وكذلك مستشفى النقاء في محافظة ذي قار، طبعاً المواطنين جميعهم معوزين وبحاجة الى الاسراع بتشريع هذا القانون، طبعاً محافظة ذي قار فقدت العشرات من أبناءها في مستشفى النقاء و أن انصافهم هو واجب وطني واجتماعي، ثانياً أتمنى توسيع شمول التعويضات والامتيازات من باب ترسيخ العدالة الاجتماعية وكذلك تصحيح الثغرات الموجودة في هذا التشريع لأنه لدينا أيضاً ضحايا الأجراء اليوميين و كذلك العاملين في الشركات الأهلية يتوفون ويصابون بعاهات مستديمة ولا يوجد من يرعاهم ومن يشملهم، لدينا أيضاً العبارة في مدينة الناصرية في نهر الفرات أيضاً نتيجة الاهمال، فقدت محافظة ذي قار حوالي (٤٥) شخص وهم من خيرة أبناء المحافظة نتمنى أيضاً شمولهم، وكذلك ايضاً نطالب انصاف شباب ذي قار الذين ذهبوا تأييداً للمنتخب الوطني في مدينة البصرة وحصل لهم حادث وذهبوا ضحية عشرات من الضحايا، طبعاً هؤلاء جميعهم عوائلهم من العوائل الفيرة والمعوزة و نتمنى أن يشملهم هذا التشريع ونشملهم أيضاً بامتيازات هذا القانون.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

شكراً سيادة الرئيس، شكراً الى لجنة الشهداء والسجناء والضحايا والسجناء السياسيين لهذا القانون الذي تأخر كثيراً وهذا القانون هو لأنصاف الضحايا مستشفى أبن الخطيب والنقاء الذي هو مستشفى الحسين و أيضاً الحمدانية، والطلبات التي قدمت نحن نؤيدها و ندعمها الذي هو حادثة مدرسة الابراهيمي في محافظة البصرة واللذين كانوا أيضاً في واجب و كذلك مستشفى الهندية في كربلاء والانفجار الذي حصل في بغداد وحادثة أيضاً القطارة، هذا الموضوع أعتقد هو اعطاء المساحة الى مجلس الوزراء للشمول للضحايا هو لمعالجة أيضاً الاخطاء التي ترتكب نتيجةً للسلامة المرورية أو السلامة للدفاع المدني وبالتالي ندعم هذا الجهد الذي تبذله لجنة الشهداء وضحايا السجناء السياسيين وهذا أقل ما يمكن أن يقدم لهم وأيضاً مسألة مهمة أنه عندما شملوا هم بقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩ وتعديلاته هو معناه شمولهم بقانون مؤسسة الشهداء وهذا هو حتى الوصف القرآني أنه الذي يموت غريق أو حرق هو بالتالي شهيد، وأيضاً ضرورة إدراج فقرة مهمة الذين هم شهداء أحياء الذين أصابهم العوق وبحسب نسبة العجز هؤلاء يجب أن يشملوا بالقانون لأنهم شهداء أحياء وشكراً لكم.

- النائب اسوان سالم صادق ساوا الكلداني:-

بالنسبة لهذا القانون سبق وأن عاهدنا أهلنا في الحمدانية ومن ضحايا مركز النقاء و مستشفى أبن الخطيب بأن نكمل هذا القانون لاستحصال حقوق ذوي الضحايا والجرحى أيضاً، هنالك جمعت تواقيع للقراءة الأولى والقراءة الثانية بالتعاون مع الاخوان مشكورين لجنة الشهداء و أن شاء الله سيادة الرئيس بقيت لدينا فقط الملاحظات التي هي تخص القانون و حقوق

الضحايا سوف نقدمها بكتاب رسمي الى لجنة الشهداء أن شاء الله وسيادة الرئيس نطلب كمنكم انت عاهدتنا بان في أول يوم استلامك وطلبت معنا أن تقف معنا حول هذا القانون وعاهدتني بأن تكون صوت وطن معنا في التصويت على هذا القانون وأن شاء الله أنت على قدر العهد وأن شاء الله لم تخذلنا وسوف يتم التصويت، نطلب خلال الجلسات القائمة أن يدرج هذا القانون.

- النائب ابتسام هاشم عبد حسين الابراهيمي:-

شكراً سيادة الرئيس وشكرا الى اللجنة التي قدمت هذا القانون، هذا القانون الحقيقة قانون مهم جداً وهذا القانون أعتقد اذا صوتنا على قانون الدفاع المدني فهو يجب أن يصوت على هذا القانون لأنه القانونين مهمين ونفس الموضوع، بالنسبة لهذا القانون الاستاذ علاء الركابي ذكر أربع نقاط تقريباً أنه جميعها يحتاج لها مراجعة ويحتاج هذا القانون صياغة جديدة (قانونية جديدة) هذه واحدة، لأنه كل النقاط التي ذكرها من الناحية القانونية يجب تعاد بالشكل الصحيح حتى تشمل ليس فقط ضحايا وإنما تشمل جميع الفئات، بالنسبة نحن نطالب أيضاً نحن عملنا كتاب السيد الرئيس واللجنة، عملنا كتاب الى السيد رئيس الوزراء بشمول ضحايا الهندية (حريق الهندية) فالجواب الذي جاء لنا أنه يجب مجلس النواب يصوت على هؤلاء الضحايا فيصوت عليهم حتى يشملون، لذلك نحن نطالب اضافة هذه الفقرة مهمة جداً من اللجنة وأيضاً التداخل بالنسبة للنص الأصل للأسباب الموجبة صحيح، الضحايا تختلف ضحايا الارهاب عن تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخطاء العسكرية، سيدي الرئيس توجد شغلة لا أحد طرحها، نحن اليوم تحصل لدينا حوادث حريق كبيرة جداً لكن هل ترى المستشفى و الصحة و وزارة الصحة قد هيأة جميع الاجراءات اللازمة والأدوية اللازمة لمعالجة حالات الحريق، هذه مهمة على وزارة الصحة أن تهيأ لأنه اليوم لجنتين مشتركة في هذا القانون (لجنة الصحة و لجنة الشهداء) يحتاج أنه توفر في كل المستشفيات مكان خاص مهيا بكل وسائل السلامة الصحية والمهنية وأن تكون هنالك مبالغ لمعالجة حالات الحريق وضحايا الحريق و أيضاً الجرحى، سيدي الرئيس و أيضاً تطبيق القانون مهم جداً و فرض اجراءات السلامة المهنية على كل المباني حتى نستطيع أنه نكافح حالات الحريق الموجودة بكثافة و أن تشمل كل حوادث الحريق في كل المحافظات وكل الدوائر.

- النائب باسم نغيمش جليف الغريباوي:-

شكراً سيادة الرئيس والشكر موصول الى الاخوة في لجنة الشهداء والسجناء السياسيين، ملاحظتي الاولى حول مشروع القانون أطلب من الأخوة ادراج حادثة حريق الهاي بر ماركت في قضاء الكوت محافظة واسط ضمن مشروع وقد قدمت طلب الى الأخوة جزاهم الله الف خير و قاموا بإدراج هذا المقترح ضمن الجلسة القدمة للجنة مشكورين، أيضاً أطلب من الاخوة تعديل اسم القانون ليكون أكثر شمولية وأتمنى أن يكون القانون تعويض ضحايا الكوارث المحلية ليكون شامل لكل الحالات السابقة والحالات التي قد تحصل لا سامح الله، أيضاً أطلب من الأخوة توضيح مفهوم الضحايا وهنالك تعاريف دولية للصليب الاحمر و غيرها للضحية ولمعنى الضحية ليشمل المتوفين والجرحى المصابين أيضاً اللذين أصيبوا اصابات جسدية سواء كانت دائمة أو مؤقتة و حسب نسب العجز، أيضاً حتى يشمل القانون الذين فقدوا ممتلكاتهم و مصدر رزقهم بسبب الكارثة و أطلب من الاخوة و أؤكد مثل ما أكد الاخ الدكتور علاء الركابي على أن يدرج القانون ضمن الجلسات القادمة أن شاء الله جدول الأعمال لأنه القانون غير جدلي الصراحة والكل متفق عليه وأتمنى من الاخوة الاسراع في تضمين هذه الملاحظات و ادراج القانون ضمن الجلسة القادمة أن شاء الله.

- النائب حسين علي مردان النجيمي:-

شكراً سيادة الرئيس و شكراً لجنة الشهداء الحقيقة جهودكم طيبة وبارك الله فيها والصحة أيضاً الله يحفظكم جميعاً، أنا لدي أيضاً أطلب بفاجعة الكوت التي حصلت وهي حادثة الهاي بير ماركت أيضاً يتم اضافتها ولدينا أيضاً فاجعة سابقة وهي على طريق الأمام الحسين عليه السلام وهي غرق عبارة النعمانية وسابقاً أنا في سنة ٢٠٢٣ قدمت طلب بخصوص غرقى وضحايا عبارة النعمانية لكن لم أراها سادساً بالتعديلات التي المستلمة يعني لا أعلم ما هو السبب أن شاء الله يتم اضافتها، أنا يعني أؤيد ما تحدثوا فيه زملائي بكثير من النقاط المهمة يحتاج لها تعديل حقيقي وهذه ممكن تكون فاجعة أخرى يحتاج أنه يكون تعديل بالقانون ويشمل جميع الضحايا ويكون بشكل شامل.

- النائب زهير شهيد عبد الله الفتلاوي:-

شكراً سيادة الرئيس، طبعاً نحن نشكر لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين ولجنة الصحة والبيئة، استناداً للمادة (٦٠) ثانياً من الدستور وبالتزامن مع مشروع مناقشة تنظيم حقوق ضحايا مستشفى أبن الخطيب ومركز النقاء وحادثة الحمدانية، يعني سبق وأن قدمت النائب نفوذ الموسوي في ٢٠٢٢/١٠/٩ قدمت طلب بإضافة حادثة حريق مستشفى الهندية العام و أيضاً قطارة الأمام (علي) و همش عليه الرئيس الى لجنة الشهداء والضحايا ولكن غير مذكور بالتعديلات (سادساً) يعني هذا، وقعت حادثتين مروعتين في المستشفى ذاتها خلال السنوات الأخيرة سيادة الرئيس نتج عنها ضحايا ومصابون أبرياء من المرضى والمرافقين و تؤكد التقارير الاولين أن الحادثتين كانت نتيجة خلل في منظومة السلامة والتقصير في الاجراءات الوقائية داخل المنشاة، سيادة الرئيس أن مبدأ العدالة والمساوات يقتضي بشمول كل الضحايا اللذين فقدوا أرواحهم نتيجة الإهمال الرسمي دون تمييز أو استثناء، ضحايا مستشفى الهندية العام و أسرهم الى حد الآن لم ينصفوا، ويجب تثبيت حقوقهم القانونية والمالية ضمن أطار قانوني موحد، وعليه نقترح أولاً تعديل المادة (١) لتشمل بالإضافة الى مستشفى أبن الخطيب مستشفى الهندية في كربلاء و مركز الكوت التجاري في واسط و حادثة قطارة الامام علي في كربلاء.

- النائب هيثم عبد الجبار محمد الزركاني:-

قدمنا طلب مشفوع بتوقيع (٥٥) نائب زائداً موافقة الرئيس ونائبيه بإضافة ضحايا مدرسة الابراهيمي وقضاء الحارثة تلاميذ لا ذنب لهم إلا أنهم ذهبوا الى المدرسة و عادوا بسحق سيارة وكان مصيرهم الى حد الآن مصير مجهول دون تعويض و دون ادراجهم بـ حتى ضحايا والذي يؤلمك أكثر أنه بعد كل حادث تذهب الحكومة بأكملها للتعزية وتدعي بانها سوف نشملهم بالشهداء ونشملكم بالتعويض والى أخره والى حد هذه اللحظة من ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ والى هذا اليوم أي تعويض لم ينال ذوي الشهداء والضحايا، أيضاً أضم صوتي الى أصوات باقي الاخوة النواب اللذين طالبوا اللجنة الموقرة الصحة ولجنة الشهداء والسجناء السياسيين بوضع نقاط أو قوانين تكون غير فضفاضة وتكون غير عائمة باعتبار أنه لا نحتاج أن نعدل القانون بعد كل حادثة تمر و نحن ما شاء الله سبحان الله نحن أصبحنا في بلد للأسف الشديد الاخطاء الحكومية تجرنا من حادث الى حادث، والتقصير الحكومي لا ذنب للشعب إلا أنه ولد وعاش في بلد أخطاءه كثيرة وهذا بالنتيجة تقع على عاتق المواطن دون دراية وشعور بالمسؤولية من قبل الجهات الحكومية المسؤولة هي الأولى والاخيرة على جميع الاخطاء كون الضحايا، نقترح على اللجنة أنه اضافة فقرات وعبارات تسمح الى مجلس الوزراء بأنه هو الذي يشمل بالعناوين لأنه لربما تكون لدينا عناوين مستحدثة لا سامح الله في هذا البلد لأنه مثل ما ذكرنا الاخطاء كثيرة.

- النائب فاتن محي محسن حسن القره غولي:-

السيدات والسادة الحضور الكرام، طبعاً موضوع جداً مهم وهو إنصاف عوائل شهداء الجيش الابيض، طبعاً هم يستحقون هذا الإنصاف أسوةً بحقوق وامتيازات الشهداء وهذا الطلب نوه عليه سيادة النائب باسم الغرابي بإنصاف شهداء الجيش الأبيض أسوةً لشمولهم بحقوق وامتيازات الشهداء.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

السيد رئيس المجلس باختصار شديد الحقيقة أنا ايضاً اطالب بإضافة مثل ما ذكروا بعض الاخوة الزملاء أنه حادثة مستشفى الهندية قبل سنتين و حادثة القطارة في محافظة كربلاء المقدسة وكذلك حادثة الشهداء اللذين سقطوا في عزاء طويريج سنة ٢٠١٩ أعتقد لم يشملوا أيضاً في أي امتياز، أكثر من (٣٠) شهيد سقطوا في التدافع لدخول مرقد الأمام الحسين في ذكرى عزاء طويريج ٢٠١٩، والقضية الاخرى سيادة الرئيس بالإضافة الى الفئات الاخرى المشمولة، بالإضافة الى ذلك سيادة الرئيس المادة (٢) ذكروا الاخوان في أصل مشروع القانون أنه أي فئة أخرى جديدة ممكن أن تضاف بموافقة مجلس الوزراء، أنا أقترح سيادة الرئيس أن تضاف وبموافقة مجلس النواب حتى لا تحسب الى قد ربما تكون ذات طابع، فقط اطلب سيادة الرئيس أن تضاف الى الفقرة بموافقة بعد اقتراح من رئيس مجلس الوزراء بموافقة مجلس الوزراء بالموافقة عليها من مجلس النواب و بجلسة واحدة فقط.

- النائب رقية رحيم محسن محمد النوري:-

بدايةً أشكر اللجنة وأعضاء اللجنة شكراً جزيلاً لكم أكيد تعبتم في هذا الموضوع لكن توجد قضية جداً مهمة، القضية أنه يجب اشراك لجنة العمل والشؤون الاجتماعية لأن تعلمون يوجد قانون بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهي حقوق العامل المتضرر والغير متضرر والمتوفي، هذه الحقوق أكيد هذا الذي يعمل في فندق والذي يعمل في مطعم والذي يعمل في هذه القضايا كلها، فيجب اشراك هذه اللجنة في هذا الموضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذه سوف تكون قصة.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

طبعاً لربما الجميع سمع بأنه هذه الفئات وطبعاً هذه الفئات جميعها يعني هو كان لديها استحقاقات في محافظة ومحافظة وفي مستشفى ومستشفى ثاني يوجد فئة سيدي الرئيس وهي طبعاً هذه الفئة هي من الشمال الى الجنوب شهداء الجيش الأبيض اللذين كان سبب وفاتهم لإنقاذ حياتنا، يعني هم لم يكونوا ضحايا فقط، لا هم أيضاً ضحايا وأيضاً ساهموا في انقاذ مئات الآلاف من الأرواح أيام الجائحة جائحة كورونا، وأنا جمعت مجموعة تواقيع و وقعت جنابك وأتأمل أيضاً من اللجنة وبالاشتراك معنا أن شاء الله في أن تضاف هذه الفئة (شهداء الجيش الأبيض) هذا أولاً، ثانياً وأن يكون هذا القانون مثل ما ذكروا الأخوة أثني على هذا الموضوع بأن يكون القانون عام لأي حادثة مستقبلاً لا يحتاج منا أن يومياً نشرع قانون للحادثة الفلانية والمستشفى الفلاني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

شكراً للجنة المحترمة لجنة الشهداء ولجنة الصحة.

***الفقرة تاسعاً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون حماية وتحسين البيئة. (لجنة الصحة والبيئة).**

- النائب ماجد خلف حمو مسطو:-

يقرأ تقرير مقترح قانون حماية وتحسين البيئة.

- النائب باسم خضير كاظم زياره الغرابي:-

يكمل قراءة تقرير مقترح قانون حماية وتحسين البيئة.

- النائب ثناء جاسب كريم خضر الزجراوي:-

تكمل قراءة تقرير مقترح قانون حماية وتحسين البيئة.

- النائب علاء كامل جبار معيبد الركابي:-

يكمل قراءة تقرير مقترح قانون حماية وتحسين البيئة.

- النائب حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

سيادة الرئيس أنا لدي استفسار وأيضاً ملاحظة، نحن لدينا قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩، قانون متكامل شرع من مجلس نواب سابق وبه (٣٠) مادة، ما هو الهدف والحكمة من إلغاء القانون وتشريع قانون جديد؟ هذه سنة جديدة، نحن عادةً القانون اذا يوجد فيه خلل نأتي لتعديل فقرة معينة فيه، أو اذا يوجد فيه نقص نضيف مواد لاحقة له، الشيء الغريب هنا أنه إلغاء القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ ولم يمضي عليه فترة طويلة ونأتي بقانون جديد معظم فقراته هي نفس القانون القديم، بالتالي الأفضل أن نعدل المادة التي فيها خلل ونضيف مادة أذا هنالك نقص، ليس أن نلغي وإلا سوف تأتي كل الجهات تلغي قوانين وتأتي بقوانين اخرى وندخل في فوضى تشريعية ولربما أحياناً يحصل عبث، شكراً الى الاخوة وجهودهم واتمنى أن يأخذوا هذه الملاحظة بنظر الاعتبار.

- النائب جواد كظوم مطلك اليساري:-

أنا أضم صوتي الى الاخت السيدة النائبة حنان الفتلاوي بخصوص القانون السابق، يجب أن يعرض القانون السابق للتعديل وأن يتم اضافة بعض الفقرات للقانون، وأتمنى أن يتم هذا التعديل وأن يكون فيه اجراءات جيدة ورادعة لكون البيئة أصبحت ملوثة في العراق وحتى الاشجار تموت من خلال العوادم والمخرجات من قبل المعامل، و أمل من اللجنة مشكورين أن يضمنوا القانون ترحيل المصانع من داخل المدن الى مناطق خاصة بالمصانع تكون مفروزة بعيداً عن المدن، وهذا القانون جيد وأشكر لجنة الصحة على متابعتهم وحرصهم على تشريع هذا القانون، ولكن أتمنى أن نطلع على القانون القديم ونضمنه بعض التعديلات.

- النائب هادي حسن مريهج السلامي:-

أنا أقترح اضافة فقرة تتعلق بتسهيل اجراءات الموافقات الخاصة بالطمر الصحي والمحطات الوسطية و معامل تدوير النفايات من خلال استخدام التقنيات والتكنلوجيا الحديثة الخاصة بصديقة البيئة بدلاً من المسافات البعيدة،

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

طبعاً ما ذكرته النائبة الدكتورة حنان الفتلاوي أنا أؤيد التأكيد عليه ونطلب ايضاح من اللجنة ما هو السبب لإلغاء القانون بالكامل وتشريع قانون ممكن أن يكون شكل تعديل وليس إلغاء قانون كامل لم يمضي عليه سنوات طويلة و وقت طويل، ملاحظاتي المادة (٤) من المقترح التي هي يشكل مجلس حماية وتحسين البيئة سيادة الرئيس، مجلس مكون من (٢١) عضو أعتقد مبالغ فيه يجب أن يخفض هذا العدد الى عدد مقبول لأنه سوف نصطدم بموضوع النصاب ونحن البيئة لدينا مشكلة في

العراق موضوع البيئة، النصاب من الصعوبة يتحقق ونحن عملنا في المجال التنفيذي ونعلم المجلس كلما يكثر عدده لا يلتئم (لا يجتمع) بالنتيجة لا تتخذ قرارات ذات جدوى، الموضوع الآخر في نفس المادة (٤) وزارة العلوم والتكنلوجيا لا توجد لدينا وزارة علوم وتكنلوجيا ألغيت بقانون نحن ألغيناها في لجنة التعليم العالي، كذلك الفقرة (١٠) من المجلس وزارة الموارد المائية أنت لديك وزير بيئة ولديك وكيل فني للوزارة بعد هذا انت واضع عضو ثالث بأسم وزير بيئة الى من، يعني ثلاث أعضاء من الوزارة، لديك وزير ولديك وكيل، لا يوجد هنالك داعي تضيف وزارة البيئة، المادة (٦) المجلس نظراً لأهمية مهامه يجب أن يعطى مهام كبيرة وصلاحيات مقننة وفق القانون، أنا من غير المعقول أنه أشير تقديم المشورة، مجلس مكون من وزارات عديدة و وزير يرأسها، أقول تقديم المشورة في الأمور البيئية، نحن لدينا مشكلة حقيقية اليوم مشكلة العراق هي البيئة، اليوم السموم في كل المحافظات، الصحة سموم، النفط سموم، الكهرباء سموم، يعني الناس تموت من التلوث، نحن نقول له يا مجلس تعال وقدم لنا شورى، هذا غير معقول.

الموضوع الآخر: للمجلس تخويل بعض مهامه الى رئيسه ثالثاً في نفس المادة أو الى رؤساء مجالس المحافظات، نحن مجلس تحسين البيئة عمله تنفيذي سيادة الرئيس لا تشريعي، كيف أن أخول المجلس جميعه سلطة تنفيذية اخوله الى رئيس مجلس المحافظة، أخوله الى المحافظ وليس الى رئيس مجلس المحافظة، لأنه مجلس المحافظة عمله رقابي وتشريعي، يعني اذا قصر المجلس من يحاسبه في المحافظة مثلاً، أما مجلس النواب السلطة الاتحادية أو مجلس المحافظة يحاسب هذا المجلس، من غير المعقول أنا اضع رئيس الجهة التشريعية أخوله صلاحياته، المادة (١٠) أنا أتمنى أن تركزون على صياغتها، غير مفهومة، هنا يقول تمنح الانشطة التي تقوم باستخدام الاجهزة والتقنيات والمواد المستوردة نسبة (٣٠%) ممن الرسوم الجمركية على أن تحدد هذه المواد والتقنيات بقرار يصدر من الوزارة، هل المقصود من عموم الرسوم الجمركية التي تستوفيها دوائر الدولة تعطيها للذي يستورد هذه الاجهزة الخاصة بالبيئة أو ما هو الموضوع بالضبط يعني؟ أو المقصود فقط أعفيها الرسوم نسبة (٣٠%) للذي يستورد، هذا أيضاً النص غير واضح.

الموضوع الآخر المادة (١٣) على الوزارات والجهات ذات العلاقة تأمين توفير البيانات الخاصة بتقدير كلف التدهور البيئي، يعني أنا مشكل مجلس و لدي وزارة بيئة وزارة هكذا حجمها وكبرها و فيها وزير و فيها كوادر وفيها مدراء عاميين، كيف أكلف الوزارات الأخرى ان تقدر لي كلف التدهور البيئي، هذا مهام الوزارة و مهام المجلس كذلك نفسه المشكل الذي ليس له داعي أشكله اذا هو ليس لديه هكذا صلاحية. الموضوع الآخر سيادة الرئيس الأحكام العقابية المادة (٥٣) يعني اذا تقرأ المادة (٥٣) والمادة (٥٤) نفس الشيء، هنا يعاقب بمليون، وهنا يعاقب مليون الغرامة، لماذا وضعت لي مادتين وأيضاً عقوبات مخففة تعتبر وأنا ذكرت أنه الآن مشكلة البلد هو التلوث البيئي، فيجب أن يعني هنا يحصل فرق بالعقوبة حسب شدة وجسامة الفعل، الموضوع الأخير يعاقب المخالف لأحكام البند ثالثاً وتاسعاً المادة (٣٠) اذهب الى المادة (٣٠) لا تجد فيها تاسعاً أصلاً، فنصت على عقوبة وهي غير موجودة البند تاسعاً من المادة (٣٠) غير موجود هذا البند فالمفروض تراجع هذه، المادة (٤٧) يدير الصندوق مجلس ادارة يشكل بقرار من الوزير، من هم أعضاء هذا المجلس، غير واضح، مجلس ادارة هذا، اما تقول ينص عليها بتعليمات حتى تكون واضحة أو تذكرها بالنص القانوني، هذا الموضوع مهم لأنه تجعله بشكل مفتوح غير صحيح، البيئة بحاجة الى نصوص رصينة، بحاجة الى صلاحيات، بحاجة الى موازنة حقيقية لأنه البلد الان كله تلوث بيئي، الماء وكل شيء والغذاء والارض جميعها ملوثة والناس تعاني.

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

الحقيقة موضوع البيئة موضوع مهم وسوف أعرض على سيادتكم ملخص لموضوع تابعته لقرابة سنة ونصف في بابل، في بابل لدينا (١٧) مستشفى، هذه الـ (١٧) مستشفى حقيقة هن سبب في زيادة التلوث لا في تحسين البيئة، حالياً تارةً يأتي التلوث خارج ارادة الانسان وتارة الانسان يكون هو المسبب، سيادة الرئيس في كل مستشفى هنالك مخلفات سائلة خطرة طبية، حالياً حسب قانون انشاء المستشفيات الخاصة لا تعطى إجازة لإنشاء مستشفى خاصة إلا بوجود محطة معالجة، من باب الاولى الزام المستشفيات الحكومية بإنشاء هذه المحطات، السبب الأساسي الآن في تلوث مصادر المياه الخاصة فينا هو رمي المخلفات الطبية في الأنهر، وهندسياً من الناحية البيئية كلما قل التصريف كلما زاد التأثير البيئي السلبي على المواطنين، يعني أنا أعمل على تمريض المواطنين، الآن مثلاً نهر شط الحلة السعة الاستيعابية الخاصة فيه (٢٠٠) متر مكعب في الثانية حالياً (٥٠) يعني قل التصريف الخاص فيه الى الربع، يعني التلوث أرتفع الى أربعة أضعاف، والمشكلة الاساسية لدي مصادر لتصفية المياه بعد رمي هذه المخلفات، طبعاً مصادر تصفية المياه لا تعالج الموضوع البكتيري أو الفيروسي فلذلك نحن نصنع أمراض المواطنين، من باب أولى أفضل من ما نتبرع بأموالنا الى سين وصاد لنعمل على إنشاء هذه المحطات، محطات معالجة المخلفات الطبية الخطرة في كل مستشفى حكومية، لذلك أنا أطالب بإضافة بند في هذا القانون لإلزام الحكومة بمدة معينة، إنشاء هذه المحطات وأنشاء أيضاً محارق طبية لمعالجة المخلفات الصلبة وإعادة تدويرها بدل أن نرميها مع المخلفات الأخرى وأيضاً يمرض المواطنين بصورة أخرى وشكراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يعني فعلاً هذه طريقة رمي المخلفات بالأنهر هي طريقة ساذجة وبدائية ومتخلفة و خطرة بل هي جريمة تعتبر، يعني هذا المقترح ممتاز جداً المفروض يعني تعالج.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

هذا القانون تأخر كثيراً أنتظره أبناء الشعب العراقي وهو أما حياة الواقع البيئي أو موت أو يستمر هذا الموت، وهو ينسجم مع المادة (٣٣) أولاً وثانياً من الدستور، اليوم نحن من خلال متابعتنا كلجنة مختصة لجنة الزراعة والمياه والاهوار البرلمانية أكثر من (٧٠٠) مخالفة بيئية حكومية، من النفط، من الصحة، المستشفيات، من الكهرباء، وعلى أثر ذلك نتيجةً لقلة الاطلاقات المائية ازداد التلوث في كل حوض دجلة والفرات وصولاً للأهوار، اليوم لدينا محطات خرجت من الخدمة في محافظة البصرة على سبيل المثال (٣٦) محطة ماء اسالة، مشروع ماء البصرة الكبير يعمل تقريباً بـ (٥٠%) بطاقته، مشروع ماء البراضعيه فيه محطة على شط العرب خرجت من الخدمة بسبب ارتفاع التلوث، والتلوث اليوم الموجود تلوث الهواء والماء والمجاري والتلوث البصري والسمعي وتداعياته جميعها الموجودة، واقعاً في ظل هذه التحديات نحتاج الى تشديد العقوبات والغرامات على كل مخالف بيئي وخاصة الاطراف الحكومية، أنا من خلال متابعتي مع البيئة، اليوم المسؤول عن البيئة عندما يقيم دعوى المحاكم لا تنظر في الدعاوى ضد الجهات الحكومية وبالتالي نحتاج الى نص واضح و صريح، الكهرباء، الماء، النفط، الصحة، الصناعة، وحدات معالجة الصرف الصحي، حاجة العراق الفعلية (٨) مليار متر مكعب من الماء، الى من؟ للشرب، فيمكن استثمار هذه المياه كما موجود في كل الدول المتقدمة بواقع لا يقل عن (٦٠%) اذا كانت وحدات معالجة صديقة للبيئة ولذلك نحتاج نص أيضاً إلزام الحكومة أن تكون وحدات معالجة الصرف الصحي صديقة للبيئة والأهم هو أنه تصحيح المسار الخاطئ السابق، الآن أمام المستشفيات تجد هذه المآخذ، في الرستمية، في الكاظمية، في على طول نهر دجلة والفرات فهذا نحتاج فيه إلزام الى الحكومة ونصوص واضحة والتشديد بالعقوبات على المخالفين سواء كان قطاع خاص

أو قطاع حكومي أو مواطنين، أيضاً نحتاج الى موضوع مهم وهو يرتبط بالبيئة، أجمل مدينة بيئية ليكون تنافس في هذا المجال، أجمل قضاء بيئي، لماذا لا يكون لدينا هذا الموضوع أسوة في باقي الدول المتقدمة، نحن كلجنة طالبنا وزارة التعليم و وزارة التربية اضافة الثقافة البيئية في المناهج وكانت الاجابة جيدة منهم ولكن نحتاج أيضاً أن نعزز هذا الموضوع، الثقافة البيئية في التعليم وفي التربية، وأيضاً الى هيأة الاعلام والاتصالات لثقافة المواطنين في الثقافة البيئية، سيادة الرئيس الملف البيئي في كل دول العالم هو ملف سيادة بل هنالك أحزاب نتابع في أوربا أحزاب بيئية، مثلاً الحزب الأخضر في ألمانيا أو غيرها، يعني هي تشجع على الواقع البيئي، من غير المعقول نحن اليوم نحن خامس دولة متأثرة في التغيرات المناخية لأن بيئتنا صعبة وحرجة، عندما نقول هذا القانون أما حياة أو موت لأنه مرتبط بحياة الناس، بسلامة الناس، بأمن الناس بصحة الناس، في كل صيف نحن عشرات الآلاف يدخلون الى المستشفيات نتيجة للتلوث والتسمم، الآن بحسب أخر تقرير في عام ٢٠١٨ البصرة فيها (١٤٠) الف حالة تسمم بسبب التلوث والملوحة، اليوم وصل الى أكثر من (٤٠٠) ألف بصري متضرر، النقطة المهمة يسمعني السيد الرئيس وأيضاً رئيس اللجنة، السيد رئيس اللجنة المحترم هو كل محافظ هو رئيس لجنة وحماية وتحسين البيئة، من غير المعقول هذا سؤال برلماني وجهته من خلال التنسيقية المحافظات، المحافظين أغلبهم غير مجتمعين وأغلبهم لا يوجد لديهم اجتماعات الى قانون حماية وتحسين البيئة، أعرف كيف مسؤوليتك أنت، مواطنيك تموت وأنت المسؤول وأنت المعني وسلامة المواطنين برقبتك وأنت لا تجتمع وتتكبر، أنت مسؤوليتك ليست فقط توقع عقود، لا فقط انت للاستثمار، أنت رئيس اللجنة الأمنية العليا في المحافظة ورئيس لجنة حماية وتحسين البيئة في المحافظة ورئيس لجنة الدفاع أيضاً في المحافظة ورئيس لجنة السكن العليا في المحافظة، ولكن في واقع البيئة أغلبهم غير مجتمعين ولا مرة وهذا بكتب رسمية مع تحياتنا للفاعلين فيهم، شكراً الى اللجنة ونتمنى أن يكون هذا القانون ينضج أكثر بتشديد العقوبات واجراءات واضحة وصريحة دعماً للملف البيئي ومنع الانهيار البيئي على كل مستوياته.

- النائب علاء كامل جبار الركابي:-

بشكل عام دورنا في مجلس النواب الرقابي والتشريعي يفترض أن ينصب على القوانين التي تصب مباشراً في مصلحة المواطن أن كان القانون السابق النافذ الذي شرع في سنة ٢٠٠٩ وأن كان القانون الحالي الذي نناقش به هناك نقاط مهمة تتعلق بحياة الناس بشكل مباشر سواء هذا القانون أو القانون النافذ، أنا أسئل كل المستشفيات الحالية الآن يوجد به نفايات سائلة لا يتم معالجتها وترمى مباشراً إلى الأنهار نعم يوجد هناك مشروع حكومي على المستشفيات الجديد وهناك مشروع جديد وتكون هناك محطات للمعالجة ولكن المشروع متعطل أي احد منكم اليوم يذهب إلى مستشفى مدينة الطب ونرى النفايات السائلة التي تضر بحياة المواطن ترمى مباشراً إلى نهر دجلة أين الإجراءات سواء بالقانون النافذ أو القانون الحالي، ثانياً المياه الثقيلة كل المحافظات الآن ترمى المياه الثقيلة إلى حد الآن لا يوجد عندنا محطات لمعالجة المياه الثقيلة في كل المحافظات من الذي يدفع الثمن يدفع الثمن المحافظات في ذنائب الأنهار نحن ندفع الثمن في محافظة ذي قار والعمارة والبصرة وتأتي إلينا مياه نهر دجلة والفرات محملة بالمياه الثقيلة، المياه الثقيلة ليس فقط مياه المجاري وأنمى ترمى مخلفات مصانع ومحطات طاقة كهربائية كلها ترمى في الأنهار وإلى حد اليوم أين الإجراءات في القانون النافذ أو القانون الحالي الإجراءات العقابية سواء بالقانون الآن الذي يتم مناقشة أو الحالي النافذ أين إجراءات العقابية تعرفون جنابكم اليوم الذي يغير زيت دهن المحرك يرميه في فتحة تصريف الأمطار الأغنام في قلب العاصمة بغداد فضلاً عن المحافظات الأغنام في مكب نفيات الشوارع دمائها مباشراً في اقرب فتح نفايات أين نحن نعيش هل بمعقول نعيش في سنة ٢٠٢٥ أين الفعل الحقيقي في هذا الموضوع أين المحاسبة والدور الرقابي مكبات النفايات في المحافظات هل يوجد مكبات حقيقية تراعى فيها الشروط

البيئية المكبات الآن مليئة بالبلاستك والمخلفات وتحرق بشكل مستمر وكيف نعالج مسائلة الحرق حتى عملنا خندق على شكل دائرة حتى لا تصل الناس على الحفارات الآن يوجد هناك دخان ومواد مسرطنة نحن أين على هذا الموضوع سواء بالقانون النافذ أو بالقانون الحالي، أضافة إلى ذلك التغيرات المناخية تم أشاره إلى أكثر من مرة نحن بلد من الخامس البلدان المصنف بالتأثير إجراءاتنا بالتأثر بالأضرار الذي يحصل في المناخ العالم الذي يؤثر على البيئة والتصحر الذي يحدث عندنا وأيضاً تدفع المحافظات الأنهار التي تصل به بنسب قليلة ويوجد عندنا التصحر بنسبة عالية وكل هذا العواصف التربية التي تحدث سنوياً وأيضاً ندفع ثمنها بالدرجة الأساس بالمحافظات الجنوبية الذي أريد أن أصل الية السيد الرئيس سواء هذا القانون الذي نريد أن نشرعه أو القانون النافذ هذه النقاط أذا ما يتم معالجته والأخذ بنظر الاعتبار بشكل حقيقة وبشكل جاد أين النتيجة هي ليس قصة تشريع قوانين هذه النقاط ينبغي كلها أن تضمن بنصوص واضحة وكذلك الإجراءات العقابية لا نترك للمواطن الدهون ترمى بأقرب فتحة بالنفايات اقرب فتحة أمطار دماء الحيوانات تذبح بطريقة أين الإجراءات الرقابية أمانة العاصمة أين المحافظين أين ومجالس المحافظة أين في بغداد والمحافظات أما الجميع الأغنام تسير في كل مكان وتذبح وتسلخ بالشوارع على الأرصفة أين نحن على هذا الموضوع، كذلك السيد الرئيس فقط للتذكير مصفى الدورة يوم من الأيام كان في أطراف بغداد في لحظة أنشاء الآن مصفى الدورة في قلب العاصمة بغداد تخيل ما هي المخلفات الذي يؤدي مصفى الدورة ويوجد هناك دراسات أكاديمية وهناك دراسات تشير في عام ٢٠١٢ أثبتت المواقع السكنية وكل المواقع السكنية المحيطة بمصفى الدورة بالحقيقة لا يجوز فيه السكن وهناك دراسات أكاديمية أثبتت تلوث هذه المناطق في سنة ٢٠١٢ بالعناصر الثقيلة.

- النائب عدنان عاشور عدنان الجابري:-

نحن الان في صدد تشريع قانون جديد لحماية وتحسين البيئة المفروض أن نرجع إلى القانون النافذ الحالي هو قانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ ونرى ما هي المشكلة الموجود به هل كان القانون لا يخطي المشكلة البيئية ولا يعالج المشاكل البيئية ولا يعالج مسببات المشاكل البيئية والملوثات البيئية أو هناك خلال في التطبيق، أنا في اعتقادي أن بعض المواد بحاجة إلى تعديل وبحاجة إلى أجراء تعديلات على القانون النافذ رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ أيضاً في نفس الوقت هناك مشكلة في التطبيق لان من يطبق القانون يعتبر وجود أو دورة رقابي ودور تشريفي والدليل أن وأنيط مجالس حماية وتحسين البيئة للمحافظين وأغلب المحافظات لم تعقد اجتماع واحد خلال سنوات عديد في تشريع القانون أنا في محافظة البصرة السيد محافظ البصرة لم يعقد اجتماع واحد خلال ثمانية سنوات أي اجتماع لمجلس حماية وتحسين البيئة في محافظة البصرة أذا كيف يطبق هذا القانون ومن يحاسب المحافظ لعدم تطبيق هذا القانون، أيضاً هل كانت هناك أدوات لتطبيق قانون حماية وتحسين البيئة تذهب إلى المراكز البيئية ومراكز الشرطة البيئية ترى فيها أنفار معدود لا يوجد عندهم أماكن للجلوس فيه ولا يوجد عندهم أليات حتى يتم الرقابة الذي تفضلوا به السادة النواب المخالفات من الأجهزة الحكومية ومن المؤسسات الحكومية ومن القطاع الخاص ومن المواطنين مخالفات كثير ولا تعد ولا تحصى هذه الأدوات أيضاً غير متوفر في نفس الوقت في حال توفر هذه الأدوات أيضاً نحتاج إلى قاضي مختص في كل محكمة يفترض يوجد قاضي بيئي في كل محكمة ينظر بالقضايا المتعلقة بالبيئة اليوم مسألة البيئة غير مسألة عابرة أو مسألة من المسائل البسيطة الكارثة البيئية الان التي تحل بالعراق بسبب شحت المياه وبسبب الملوثات وبسبب رمي المخلفات في الأنهر والتربة وفي الهواء والمخلفات الصناعية ومخلفات القطاع الخاص ومخلفات المؤسسات الحكومية ليس فقط هذا ويوجد عندنا مشكلة بيئية عالمية وتلقي بضلالها على العراق وبالتالي يفترض أن يكون هذا القانون يتضمن أولاً إجراءات رادعة أولاً من ينفذ هذا

القانون يعني يوجد مقصر بتنفيذ القانون يفترض يوجد أجراء رادع داخل القانون حتى يتم محاسبة، ثانياً يفترض يوجد عندنا أدوات تمكن القائمين على تنفيذ القانون من تنفيذ القانون بشكل الصحيح ولا سوف نشهد كارثة بيئية لم يسب لها مثيل بتاريخ العراق نتيجة الظروف الموجود سواء الظروف المناخية أو شحة المياه وتلوث المياه وتلوث التربة وتلوث الهواء.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

تعقيب بسيط بخصوص بعض الأخوة الذين اعترضوا على القانون وهذا المشروع المقترح بإلغاء القانون السابق النافذ حالياً رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ الكثير من الأخوة النواب اعترضوا يعني أصل الموضوع لا يوجد أشكال في أصل الموضوع وأنا أنبه الكثير من الأخوة حدث كارثة في سنة ٢٠٢٣ لم يعترضوا الحقيقة مع الأسف الشديد عندما قامة كتل سياسية حتى أبرء المجلس قامة كتل سياسية بإلغاء قانون شرع سنة ٢٠٢٠ قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ قانون انتخابات مجلس النواب بهذا القانون منصف إلى حد ما الذي جاء بعد حراك شعبي عراقي وبعد دماء أريقت ومشاكل كثير وصوت على هذا القانون وفي عام ٢٠٢٣ بعد ثلاثة سنوات السيد الرئيس كتل سياسية تبنت ألغاء هذا القانون بالمجمل ولا نداء ولا اعتراض هنا القانون مشرع في عام ٢٠٠٩ ويريدون ألغاء في عام ٢٠٢٥ يعني لا ضير نعم ربما هو يستحسن يوجد هناك تعديلات ليست جوهرية يعدل القانون واذا كانت التعديلات أكثر من ثلثين أو أكثر لا بأس في ألغاء القانون، القضية الأخرى لا بد من قضيتين تضاف إلى القانون هو تجديد العقوبة وإعطاء صلاحية للجهات المختصة والقضية الأخرى تمكين هذه المؤسسة وهذه الوزارة من مزاولة أعمالها بموارد بشرية وبأموال لان أذا ترى السيد الرئيس الحقيقة المكاتب في المحافظات فقيرة وتفتقر إلى أبسط مقومات إنجاح عملها من أجهز ومعدات وأليات وسيارات يعني مشاكل كثر وبنايات وأتمنى أن يعالج بالقانون وفق ما مرصود من تخصيصات لدى الدولة.

- النائب باسم نغيمش جليف الغريباوي:-

السيد الرئيس نحن دائما نطرح ونشخص المشاكل والمعوقات ونتكلم عنها كثيراً لكن الحلول قد تكون غائبة أو ضعيفة جداً، ذكرت جنابك قبل قليل سؤال هل وزارة البيئة موجود أو غير موجودة لان لا يوجد فاعلية ولا يوجد لهذه الوزارة والسبب طبعاً الوزارة تحتاج إلى أموال وتحتاج إلى أن تعالج من خلال الأموال يعني القضية أن أرى في موضوعين موضوع الأموال وموضوع العقاب الوزرات التي تطرح ملوثات بيئية هي معروفة وزارة الكهرباء ووزارة النفط ووزارة الصحة والبلديات ووزارات كثير يوجد مثال بسيط يعني لوحدات معالجة المياه الثقيلة هذا الموضوع عملت عليه سنتان الآن يوجد عندنا في واسط أربعة إلى خمسة وحدات معالجة مياه ثقيلة هذه كلها مشاريع وزارية ضخمة وكل مشروع وكل وحدة معالجة قد يكون صرف علية (١٢٠) مليار أو أكثر أو أقل هذه الوحدات المعالجة تطرح المياه بدون معالجة إلى نهر دجلة لماذا الأمر متوقف على تشغيل وتطوير وتأهيل وتدريب العاملين الكادر وهذا ممكن أن خمس مليار لكل مشروع نستطيع أن نشغل وندرب ونحن صرفنا (١٢٠-١٣٠) مليار على هذا المشروع، الموضوع السيد الرئيس والأخوة في اللجنة أن يتم التركيز في هذا القانون على موضوعين التخصيصات المالية والعقاب وإعطاء أولوية للموضوع البيئة في الموازنات القادمة وفي المنهاج الوزاري.

- النائبة احلام رمضان فتاح الكاكئي:-

نحن إلى حد هذا اليوم لا يوجد قوانين أو قرارات مفصلة تعاقب المقصرين مثل هكذا حوادث يعني مثلاً نحن عندما تقع هكذا حوادث المؤسسات الموجود أطراف الحكومية والمسؤولين والموظفين لا يوجد قرارات ولا يوجد قوانين مفصلة كل مسؤول عقابه بهذا الشكل يكون، تكلمه في الجلسة السابقة مثلاً قاعة حدثة الحمدانية إلى حد هذا اليوم لا نرى أي شخص تعاقب رغم

تشكيل لجان ورغم الإجراءات ضدهم وإلى حد اليوم لم يفصل أو تعاقب أي شخص من المسؤولين الذي منحوا الموافقات أداريه غير أصولية ومن الموظفين الذي تأخروا بفرق الانقاض وغيرهم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نحن نتكلم عن البيئة السيد النائب.

- النائبة احلام رمضان فتاح الكاكئي:-

المؤسسات والدوائر التابعة سواء إلى المؤسسات الدفاع المدني أو إلى المؤسسات الصحية لا يوجد أي دعم لهذه المؤسسات مثلاً الدفاع المدني يقول نقص من قلت السيارات ودعم في التجهيزات وأين الميزانية هذه أهم فقرة يعني يصرفون مبالغ لهذه الأجهزة الداعمة لفرق الأنقاض وغيرها، لجنة الصحة يوجد مواضيع مشابهة أيضاً في دوائر الصحة وفي مؤسسات الصحية نرى مثلاً سيارات إسعاف لا توجد في أكثر المستشفيات وأكثر المراكز الصحية نحن اليوم في قضاء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نحن نتكلم عن البيئة السيد النائب وما هو دور سيارات الإسعاف على البيئة.

- النائبة أحلام رمضان فتاح الكاكئي:-

هذه ملاحظة مهمة أن لجنة الصحة النيابية موجودين دكتور ماجد رئيس اللجنة موجود نحن يوجد في قضاء مخمور يتكون أكثر من (٢٠٠) قرية يعني تبلغ تقريباً (٣٠٠) مواطن سيارة إسعاف واحدة في هذا القضاء في المركز الصحي هذا القضاء وكذلك ناحية الكوير نفس الحالة وهذه السيارة الموجود لا يوجد به وقود ولا سائق وهذه الملاحظة مهمة جداً السيد الرئيس قلت التجهيزات ويجب دعم المستشفيات والمراكز الصحية، المواطنين اليوم يعني يتعرضون إلى حوادث في مختلف الأسباب وليس بطريقة التلوث البيئي أيضاً طريقة تقصير في تقديم الخدمات في المراكز الصحية والمستشفيات وغيرها يعني قضاء ولا يوجد به إسعاف واحد لا يوجد لا يوجد به وقود ولا سائق يعني هذه الموازنة لوزارة الصحة لا يوجد جزء من هذا الميزانية والمبالغ التي تخصص.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

في أي مكان لا يوجد سيارة الإسعاف التي لا يوجد به وقود.

- النائبة أحلام رمضان فتاح إسماعيل الكاكئي:-

في قضاء مخمور في محافظة نينوى وناحية الكوير ويوجد العديد من الحوادث وتوفوا في وسط الطريق يبعد عن المدينة (٦٠) كيلو متر على من يصل المصاب يموت نحن طرحنا هذا الموضوع عدد من المرات في دائرة صحة نينوى عند المحافظ ولا يستجيب ولم يقدموا أي تجهيزات.

- النائب ماجد خلف حمو مسطو:-

نحن تمويل وزارة الصحة لم يصل إلى (٢٠%) من ما هو مخصص كنفقات تشغيلية لمركز الوزارة ودوائر الصحة أنا أذا تعطينا (٢٠%) وأنا في الشهر الثامن المفروض يصل (٦٠%) كيف أن أقدم خدمات هو التمويل دون مستوى الطموح أنت تقولين سواق إسعاف لا يوجد الآن نحن عندنا قانون أذا نعين طبيب الأسنان والصيدلاني والممرض.

- النائبة أحلام رمضان فتاح إسماعيل الكاكئي:-

من الذي يحل هذه المشكلة أستاذ ماجد من عشرات السنين.

- النائب ماجد خلف حمو مسطو:-

المفروض مجلس النواب يحل هذه الإشكالات يوقف التعيينات الغير ضرورية ويتحرك بالتعيينات لضرورية وليس نحن نحمل دوائر الصحة أو نحمل الحكومة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا غير موضوع تستطيعين أن تقدمي هذا الطلب للجنة ويتم مناقشة في اللجنة وليس في الجلسة.

- النائب هيثم عبد الجبار محمد الزركاني:-

أنا أتمنى من الإخوان أين ما وردت كلمة وزارة التكنولوجية أو كلية العلوم والتكنولوجية رفعها يعني حلقة زائدة وعلى تجربة أنا موظف في النفط طلبنا وعندنا ملوثات نفطية من البراميل وأدوات ومعدات عندما ذهبنا لرفع الملوثات من النفط تصل إلى ملاين من الدولارات الحقيقة أرقام مأهوله لكن للأسف الشديد ترى أن كلية العلوم والتكنلوجية تتأخر لأسباب غير معروفة وأنا يوجد عندي مشروع لأربعة سنوات لرفع ملوثات في أحدى الشركات لنفطية العاملة عندنا في البصرة ومن أربعة سنوات إلى حد الآن لم يحال بسبب إجراءات كلية العلوم والتكنولوجية هذه الحلقة الزائدة أيضاً أخذ بنظر الاعتبار يجب أن يكون هناك نقود وتمكين وقرار حتى يكون بلد نضيف بيئياً عندنا الغاز المصاحب الذي يحترق بأمس الحاجة إلى الغاز في الجنوب وخصوصاً البصرة والعمارة والناصرية وللأسف الشديد نستورد غاز بنفس اللحظة في حين نحن ربما نتمكن من الاستفادة جزء من هذا الغاز بسبب قرارات وتدخل شركات التراخيص النفطية مثل شركة شل المستثمرة الغاز في البصرة تمنع حرق الغاز المصاحب من فلير إلى محطة توليد الكهرباء وتريد من عندنا أموال بدل حرق الغاز تقول أنا يجب حرقة أو أنت لا تستفاد من عند ولا تلزم وزارة النفط شركة (شل) طول هذه الفترة أكثر من عشرة سنوات هي طورت (٢٠٠ مقمق) الدور الرقابي غائب ودور العقاب غائب البيئة غير مهتمة البصرة والعمارة والناصرية وخصوصاً البصرة أصبحت مجمع نفايات كل المحافظات من زاخو إلى جنوب البصرة والملوثات هي عبارة عن ملوثات العضوية ممكن معالجتها بالكلور ولكن الملوثات الصناعية تتفاعل بين وما بينها وتخلق عناصر جديد كالزرنيخ وغيرها كما وجدنا في محافظة البصرة من ٢٠١٨ كانت أن تحترق البصرة على أساس الملوثات وشحت المياه والمياه المالحة ولهذا اليوم نفس المشكلة وسوف ندخل سنة ٢٠٢٦ ونفس المشكلة فضلاً عن الملوثات العلاجات الكيمياوية والمستشفيات دون الرقابة أن كانت حكومية أو أهلية يجب مراعات نحن قلنا اليوم كل ما أضافة النواب الرجوع إلى القانون القديم وأنضاج أحسن من أن نذهب إلى القانون ونشرع بهذه الدورة أو ربما تأخذنا ملاحظة السادة أعضاء لجنة الصحة الإسراع بتشكيل هذا القانون لما له أهمية كبير من حياة المواطن.

- النائب حسين علي مردان النجيمي:-

كنت في مؤتمر في السعودية الذي خاص بالبيئة والتصحر ووجدت أن يوجد مشكلة حقيقية بالعراق موجود وبالسعودية في كل محافظة موجود معمل أو معملين لتدوير النفايات وهذا المعمل سبع أنواع من النفايات حتى الطابوق البيت عندما يهدم يأخذون ويتم أعادة من جديد والخشب والحديد والزجاج وغيرها أنا مستغرب في حكوماتنا في محفظاتنا الموازنات تصل إلى خمسمائة وستمائة مليار أو مليارين ترليون أو ترليون ونص نحن في واسط وغيرها من المحافظات الأخرى لكن مع كل الأسف لم نرى أي توجه بخصوص أنشاء معامل لتدوير النفايات أنا أقول أن ألزام المحافظات بالموازنات بأنشاء معامل لتدوير النفايات يعني عندي في طريق بدرة معروفة المنطقة سيطرة كانت هناك وأنا رفعتها إلى منطقة أخرى لان يوجد به ضحايا اختناق به ومنطقة الخارجية يعرفون أن الكثير من الضحايا والربو الذي حدث به بسبب حرق النفايات، النقطة الثانية أكثر من طلب أنا قدمة إلى الشركات النفطية بالاعتبار أن في قضاء بدرة يوجد شركات النفط كاز بروا النفطية هناك أن

اللجان الفاحص من تقدم تقاريرها تكون مطابقة لم أرى لجنة فاحصة للغاز والانبعاثات الأخرى الموجود في الشركات النفطية أن عندها خلال أو يوجد عندها مشكلة مع أن المواطنين متضررين يعني أنا في بعد أن الشركة كذا كيلو متر يوجد عندي حالة اختناق تصبح من هذه الرائحة الغاز والمواطن في القرية يقول لا يوجد أي شيء ومن يأتي اللجنة الفاحصة يقول مطابق لشروط السلامة وأي مشكلة لا يوجد ولا أمراض سرطانية وخيرها، وأنا اطلب بصراحة أن متابعة هذا اللجان الفاحصة وتجديد العقوبات وتكون متابعة حقيقية ويوجد عندي نقطة بالاعتبار لجنة الصحة موجود في مستشفى الزهراء في واسط اليوم أعتقد تم غلقها بسبب المصاعد وقبل سنة أعطيت المقاولة إلى الشركة المصرية ولم تكمل أنجازها إلى حد الآن (١٠%) وعبرت المدة والسنة وإلى حد الآن لم تكمل (١٠%)، هذه المستشفى الزهراء هي مستشفى الفقراء العمليات المجانية والأطباء المجاني موجودين فيها أرجو من حضرتكم ومن لجنة الصحة والسادة الأعزاء أن يتابعوا مستشفى الزهراء بشكل مباشر وأيضاً أوجه من خلال مجلس النواب إلى السيد وزير الصحة متابعة مستشفى الزهراء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ترفع الجلسة.

رُفِعَت الجلسة الساعة (٥:٥٥) عصراً.

****

****

*****

**

*